سلسلة

مصر بين عهدين

مرسي والسيسي

دراسة مقارنة

(3)

الأداء الاقتصادي

إعداد

باسم جلال القاسم

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة

مصر بين عهدين

مرسي والسيسي

دراسة مقارنة

(3)

الأداء الاقتصادي

إعداد

باسم جلال القاسم

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi
A Comparative Study
(3)
Economic Performance

Prepared by:
Bassem Jalal al-Kassem

Edited by:
Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©
الطبعة الأولى
2016م – 1437هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-53-6

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 5034–14 **بيروت – لبنان**
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
ربيع مراد

طباعة
CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

مقدمة 5

تمهيد 6

أولاً: الرؤية الاقتصادية لمرسي والسيسي 8

ثانياً: مقارنة بين الوضع الاقتصادي في عهدي مرسي والسيسي

خلال أول مئة يوم: 13

1. أزمة الكهرباء (عرض مستمر ويرتفع) 13
2. ملف الدعم... السيسي يغير الكثير 14
3. البورصة 15
4. السياحة... اتجاه صاعد وانتعاش قديم 15
5. الأسعار... ارتفاع قياسي للسيسي وهبوط لمرسي 16
6. الاحتياطي النقدي... هبوط جماعي 16
7. الضرائب... اتجاه لمرسي وقرار للسيسي 17
8. الجنيه والسوق السوداء (الأزمة تستمر) 17
9. الإنتاج الصناعي 18

ثالثاً: الوضع الاقتصادي خلال عهدي مرسي والسيسي: 18

1. أزمة الوقود والكهرباء وارتفاع الأسعار 19
2. إدارة قطاع القمح 27
3. معدل النمو الاقتصادي 30
4. العملة المصرية مقابل الدولار 33
5. احتياطي النقد الأجنبي 34
6. التضخم 41

7. الدَّين العام 43
8. البطالة 47
9. الفقر 48
10. قطاع السياحة 48

رابعاً: مشروع توسعة قناة السويس وتنمية محورها 51

خامساً: دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري 57

خلاصة 69

الأداء الاقتصادي

مقدمة:

تُعدّ التنمية الاقتصادية إحدى المطالب الرئيسية لثورة 25 يناير، والتي كانت أبرز شعاراتها "عيش، حرية، عدالة الاجتماعية"، ومع مجيء محمد مرسي، كأول رئيس منتخب في مصر ما بعد الثورة، ارتفع سقف الطموحات الاقتصادية، وتجدد الأمل في بناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق رفاهية المواطن المصري.

وضعت ترسبات ومخلفات النظام السابق، على المستوى الاقتصادي ومستوى مالية الدولة، أي رئيس قادم للبلاد أمام تحديات ومشكلات لا يمكن مواجهاتها دون تكاتف الجهود المحلية وتعاون مؤسسات الدولة كافة، بالإضافة إلى وجود دعم عربي ودولي مناسب. فقد وصل حجم الدين العام ومستوى التضخم والفقر والبطالة إلى مستويات خطيرة، كما شهدت البلاد خلال العامين اللذين أعقبا ثورة 25 يناير، هروب مليارات من الدولارات، بصورة شرعية وغير شرعية، سواءً من مستثمرين أجانب أم رجالات النظام السابق أم طبقة رجال الأعمال الملتفين حوله.

لا شكّ أن تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم فقط من خلال إجراء انتخابات ديموقراطية تعكس إرادة الناخبين، بل لا بدّ من وجود منظومة سياسية إدارية اقتصادية متناغمة ومتعاونة، تضمن تطبيق السياسات الحكومية ضمن رؤية تنموية شاملة، كما يتطلب تعاون كافة القوى والأحزاب السياسية الموالية والمعارضة على السواء كل من موقعه.

سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على الأوضاع الاقتصادية التي سادت البلاد خلال عهدي مرسي والسيسي، عارضين لإنجازات وإخفاقات كل منهما، كما سنقف على التحديات التي واجهتهما خلال إدارتهما لهذا الملف، مقَيّمين تلك المرحلة بكل ظروفها.

تمهيد:

واجه مرسي عند بداية عهده مشكلات اقتصادية كبيرة، بعضها كان نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة التي حكم فيها الرئيس مبارك، والبعض الآخر جاء بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي استجدت بعد ثورة 25 يناير، أو بسبب سلوك القوى والأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

منذ اليوم الأول لرئاسته، شنّ خصوم مرسي ومعارضيه حملة إعلامية منظمة ضدّ سياسته الاقتصادية، موظفين ملايين الدولارات لإنجاح هذه الحملة الإعلامية، والتي كان أهم مظاهرها؛ التقليل من إنجازاته الاقتصادية، واستغلال التعثر أو البطء الذي واكب تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي وعد بها.

أدت هذه الحملة المنظمة بالإضافة إلى وسائل القوة التي يملكها خصوم مرسي، من أطراف محلية كالمؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة العميقة وفلول النظام السابق، وأطراف إقليمية ودولية، في نهاية المطاف، إلى تهيئة الظروف لإنجاح انقلاب عسكري عليه، تحت غطاء "ثورة شعبية" عنوانها "تظاهرات مليونية"؛ تمّ تضخيمها ومضاعفة أرقام المشاركين فيها عبر توظيف وسائل الإعلام المختلفة.

مع تعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد، كمرحلة انتقالية استمرت قرابة عام، وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً جديداً للبلاد بعد ذلك، وُجهت الأنظار مرة أخرى إلى القطاع الاقتصادي خلال هذه المرحلة، خصوصاً بعد حالة التدهور والشلل التي أصابت الكثير من مرافق هذا القطاع؛ كنتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي سادت في هذه المرحلة، وكمحصلة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الجديدة، في ظلّ غياب وتعطيل المؤسسات التشريعية والرقابية.

هذا التردي في الجانب الاقتصادي، وما نتج عنه من معاناة معيشية طالت شرائح واسعة من المجتمع المصري، خصوصاً الطبقتين المتوسطة والفقيرة، لم يؤدِّ إلى تهيئة الظروف للإطاحة برموز النظام الجديد؛ ليس لأن الأوضاع الاقتصادية تحسنت عما كانت عليه إبان ثورة 25 يناير أو انقلاب 3 يوليو، بل بسبب استخدام سياسة القوة التي انتهجتها هذه السلطة في مواجهة خصومها وإضعافهم، لفرض واقع سياسي جديد، مع استمرار امتلاك هذه السلطة لقوة الإعلام التي جُرّد منها الخصوم.

سنعمد في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة خلال فترتي حكم مرسي والسيسي، محاولين إجراء مقارنة مجردة بين العهدين، عارضين لأهم المؤشرات الاقتصادية التي سُجلت خلال حكمهما، مبينين أهم الإنجازات والإخفاقات لكل منهما في هذا المجال.

من المفيد، قبل الشروع في الحديث عن عهد مرسي الاقتصادي، التطرق إلى حالة الاقتصاد المصري من بداية الثورة حتى تاريخ تسلّم مرسي للرئاسة في 2012/7/1. ويمكن تلخيصها في بعض النقاط، أهمها[1]:

1. انخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري من 36.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2010 إلى 15 مليار دولار في نيسان/ أبريل 2012، حيث انخفض بنحو 21 مليار دولار في مدة لا تتجاوز 16 شهراً.
2. زيادة حجم الدين الداخلي ليتجاوز 1,300 مليار جنيه (نحو 217.8 مليار دولار).
3. انخفاض الناتج القومي المصري في السنة المالية (تبدأ في 1 تموز/ يوليو من كل سنة وتنتهي في 30 حزيران/ يونيو من السنة التي تليها)، المنتهية في 2011/6/30 ليصبح في حدود تقترب من 800 مليار جنيه (نحو 134 مليار دولار) بعد أن كان في السنة المالية المنتهية في 2010/6/30 اقترب من 1.3 ترليون جنيه (نحو 217.8 مليار دولار).
4. بلغ عدد المصانع المغلقة 4,600 مصنع.
5. تجاوزت خسائر البورصة 200 مليار جنيه (نحو 33.5 مليار دولار) حتى 2011/12/31.
6. زيادة التضخم، خصوصاً الغذائية، لتتجاوز الـ 35%.
7. احتلال مصر مركز متأخر في التنافسية العالمي الذي يضم 142 دولة حيث احتلت المركز 81 عام 2011/2010، و94 عام 2012/2011، و107 عام 2013/2012، و118 عام 2014/2013، و119 عام 2015/2014[2].

---

[1] مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، "مبادرة بناء مصر،" انظر:
http://cairostudies.com/detailc.aspx?p=80
ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2011/1/25–2012/6/30 يساوي 5.9685.

[2] أمنية حلمي وطارق الغمراوي، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014–2015، موقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، انظر: http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/f6bfd4f.pdf

8. واحتلالها المركز 31 في قائمة البلدان الفاشلة لسنة 2012 مقابل المركز الـ 45 في سنة 2011، وذلك لانخفاض النمو في الناتج القومي من 5% سنة 2010 ليصبح 2% في سنة 2011[3].

أولاً: الرؤية الاقتصادية لمرسي والسيسي:

وضع مرسي في عهده نصب عينيه همّ تحسين الوضع الاقتصادي، ومعالجة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، خصوصاً بعد أن ورث اقتصاداً متردياً أشرف على الانهيار؛ هو محصلة سنوات عديدة من السياسات الاقتصادية الكارثية لعهد مبارك، والتي استمرّت تأثيراتها حتى بعد رحيله؛ بسبب الخلل البنيوي والهيكلي، والمحسوبية، والفساد الذي كان أهم ميزات المنظومة الاقتصادية، بالإضافة إلى تغلغل الدولة العميقة داخل النظام الاقتصادي والسياسي والقضائي والإعلامي.

هذا الوضع الاقتصادي المتردي انعكس على البرنامج السياسي الذي أطلقه محمد مرسي خلال حملته الانتخابية، والذي تميز بـ"صِبغته الإسلامية"، و"شموله وتنوعه"، و"خططه المرحلية"، وقد أشار الخبير والمحلل السياسي أحمد الطويل، إلى أن "الإخوان يطرحون برنامج مرشَّحهم الرئاسي، كمشروع شامل للنهضة، وليس فقط كبرنامج انتخابي، وهم بذلك يتميزون على كثير من المرشحين، الذين لم يطرحوا أفكاراً محدّدة لكيفية تحقيق ما يريدونه لمصر حال ما وصلوا إلى سدّة الحكم واكتفوا بأفكار عامة، وبرامج مهلهلة".

وتابع: "يقوم البرنامج على ركائز مهمة بالفعل، منها إعادة بناء حياة سياسية ونظام سياسي مستقِر، مبني على التداول السلمي للسلطة واستقلال القضاء والفرص المتكافِئة في الحصول على قدر مناسب من موارد الدولة وحلول للأزمة الاقتصادية وضعف أجهزة الدولة والاحتقان الطائفي". ويستدرك الطويل قائلاً:

> لكن، طرحه البرنامج في صورة مشروع للنهضة، يجعله في نظر الناخبين برنامجا غامضاً. فالنهضة عملية زمنية طويلة، وتتطلّب تنمية شاملة. وهناك انتقادات أخرى يوجهها البعض لهذا البرنامج، حيث يقولون إن خَيْرت الشاطر

[3] مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، "مبادرة بناء مصر".

(نائب المرشد العام)، طرحه قبل 10 أشهر في أحد المؤتمرات الخاصة بالجماعة، وقال إنه في طور الإعداد، قبل أن يقول الإخوان الآن إن تاريخ المشروع بدأ منذ 1997[4].

أما الباحث حمدي عبد العزيز فرأى أن البرنامج الانتخابي لمرسي "أشبه بمانشيتات صحفية لـ"مسارات استراتيجية"، لا نعرف هل تمّ الإعداد لبرامج تنفيذية لكل هذه المسارات أم أن هناك أولويات سيتم تنفيذها؟" مشيراً إلى أنه "يبدو أن هناك خططاً تنفيذية حبيسة الأدراج في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع المدني"[5].

في المقابل لم يتناول البرنامج الانتخابي لعبد الفتاح السيسي الوضع الاقتصادي ورؤيته أو مشروعه للنهضة الاقتصادية بشكل معمّق ومفصل، بل تحدث في لقاءاته التلفزيونية، عن ملامح عامة لبرنامجه الانتخابي دون الدخول في تفاصيل محددة. وقد تطرق برنامجه الانتخابي إلى النهوض اقتصادياً، دون تحديد آليات التعامل معها أو الجدول الزمني ومصادر التمويل لكل الرؤى التي طرحت. وظهر أن واضعي البرنامج حرصوا على استخدام مصطلحات جذابة دون أن يتخللها رؤية لتنفيذها على أرض الواقع[6].

في المقابل، عدّ المتحدث باسم حزب الحركة الوطنية أحمد سرحان، الرؤية التي طرحها السيسي مطلباً مهماً "لأنها ستحدد خريطة الطريق للمستقبل السياسي المصري خلال السنوات الأربع القادمة"، لكنه انتقد غياب جدول زمني لتنفيذ الخطط الواردة في الرؤية التي أعلنتها حملة السيسي[7].

أما القيادي في حزب المؤتمر، وهو أحد الأحزاب الداعمة للسيسي منذ ترشحه، صلاح حسب الله، فقد برر غياب الجدول الزمني وآليات التنفيذ بقوله: "من الصعب جداً أن يضع أيّ شخص روشتة علاج لمشكلات البلد كاملة"، مضيفاً: "نكتفي برؤية لكيفية تعاطي وتناول المرشح حلول القضايا دون مزيد من التفاصيل". وتتضمن

---

[4] البرنامج الانتخابي لمرشح الإخوان يرتكِز على "مشروع النهضة"، موقع سويس إنفو، 2012/5/16، انظر: http://bit.ly/22Unw0E

[5] المرجع نفسه.

[6] عرض برنامج السيسي وسحبه... بين المناورة والخطأ، صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2014/5/21، انظر: http://www.al-akhbar.com/node/206949

[7] **المرجع نفسه**.

الرؤية التي طرحت عبر الإنترنت عدة مهمات، منها: "القضاء على الفقر، والأمراض المزمنة، والعشوائيات، والاستخدام الرشيد لأصول الدولة وثرواتها"[8].

تقاطع كلام حسب الله مع وجهة نظر الكاتب محمد حسنين هيكل في هذا الخصوص، فقد رأى هيكل أنه ليس من الضرورة وجود برنامج انتخابي للسيسي أو خطة للخروج من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في مصر، وقال خلال حوار مع الصحفية لميس الحديدي: "أريد أن أقول أولاً رأيي، أنا أعتقد أنه لا ينبغي أن يكون للمرشح عبد الفتاح السيسي لا حملة ولا برنامج، إذا كنت أنا أعتقد أن البرنامج هو الأزمة، فهو يوصف بصفته، بأنه الرجل القادر على المواجهة في هذه اللحظة، وبرنامجه هو العاجل، وهو الأزمة، وأعتقد أنه لا يحتاج لأكثر من أشياء"[9].

هذه الضبابية من طرف السيسي لم تقتصر على برنامجه الانتخابي أو رؤيته للمرحلة القادمة أو تحديد مدة زمنية للوفاء بوعوده الاقتصادية، بل امتدت إلى عدم تبنيه خطة المئة يوم كما فعل مرسي قبله، فقد حاول مرسي منذ تسلمه الحكم، أن يخرج عن السياسات والآليات التي حكم بها الرئيس المخلوع مبارك، ففي خطوة لم يعهد الساسة العرب اتخاذ مثلها في أثناء حكمهم، أطلق فريق حملة مرسي الانتخابية، قبل الإعلان عن انتخاب محمد مرسي رئيساً خامساً لمصر في 2012/6/24، خطة المئة يوم؛ تتضمن هذه الخطة 64 هدفاً في خمس مسائل مختارة، هي: الأمن، والمواصلات، والخبز، والصحة، والنظافة، والوقود[10]. وخطة المئة يوم هي تقليد غربي يقدمه بعض المرشحين في إطار ديموقراطيات ومؤسسات مستقرة، تساعدهم على إنجاز وعودهم الانتخابية، وفي نهاية هذه الفترة يتم إجراء كشف حساب لما قام به، وما لم يقم به من إنجازات.

وبهدف متابعة الإيفاء بتعهدات الرئيس مرسي وتطبيق الخطة، أقام ثلاثة طلاب بشكل مستقل، آلية جديدة تسمى "مرسي ميتر"، وهو جهاز قياس كمي؛ بواسطة الرسوم البيانية، وعن طريق المعطيات الإحصائية والجداول، يتابع إيفاء الرئيس بتعهداته وجودة أدائه، بهدف إلزامه بتقديم الحساب عن أعماله[11].

---

[8] **المرجع نفسه**.

[9] النص الكامل لحوار "هيكل" مع لميس الحديدي على قناة CBC، موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2014/4/4، انظر: http://www.elwatannews.com/news/details/453395

[10] صحيفة **الغد**، عمّان، 2012/10/26.

[11] **المرجع نفسه**.

لم تمضِ سوى أيام على تسلم مرسي للحكم، كرئيس للسلطة التنفيذية، التي من الصعوبة القول إن مرسي استطاع أن يمسك بكافة أدواتها، حتى بدأت حملة مسيّسة تترقب فشل الرئيس وتحرض ضدّ نهجه. هذه الحملة التي سارت في ركبها الأحزاب والقوى السياسية (اليسارية والعلمانية) المعارضة بالإضافة إلى فلول النظام السابق، هدفت في المقام الأول، إلى تشويه وإفشال تجربة "الإسلام السياسي"، والتي ربما رأى مسيرو هذه الحملة في نجاح هذا النهج الإسلامي تهديداً سياسياً وبنيوياً للتيارين اليساري والعلماني على حدّ سواء.

شكّل الملف الاقتصادي التحدي الأكبر لمرسي، وتضافرت جهود الجهات المحلية المناوئة والأطراف الخارجية الرافضة والمتوجسة من نجاح هذه التجربة الثورية ذات الصبغة الإسلامية، من أجل إفشال هذا المسار ووضع حدّ له. ولم يستغرق الأمر أكثر من عامٍ واحدٍ شهد العديد من العراقيل الداخلية والخارجية في وجه الخطة الاقتصادية، وأدى في النهاية إلى الإطاحة بأول رئيس مدني منتخب بطريقة ديموقراطية في مصر.

وجد المعارضون لمرسي في خطة المئة يوم فرصة ثمينة لتوجيه سهام الانتقادات لسياسته الاقتصادية، وقد بدأوا عملية الترقب منذ مرور اليوم الأول من الخطة. ومع مرور الأيام بدت هذه الخطة غير قابلة للتنفيذ في الإطار الزمني الذي خُصص لها، بلا أجهزة تستجيب بفعالية للتعليمات، بلا مؤسسات سياسية قائمة، وبلا أنظمة إدارية مناسبة. وبالنسبة للمعارضين، فإن هدف الخطة كان "ذرّ الرماد في العيون" فقط.

وفي نهاية المئة يوم تبين بأن 10 أهداف فقط من أصل 64 هدفاً تحققت بكاملها، وأن 24 هدفاً جاري العمل على تنفيذه، وأن 30 هدفاً متبقياً لم يُبدأ بعد بتحقيقها، بحسب موقع مرسي ميتر، ولكن في ختام المئة يوم، يظهر استطلاع للرأي العام بأن نحو 39% من الجمهور راضون عن أداء الرئيس[12].

لا شكّ أن خطة المئة يوم ومرسي ميتر أوجدت خطاباً جديداً ومباشراً بين الرئيس المنتخب والجمهور في مصر. خطاب ديموقراطي يجري بين الرئيس والناخبين بشكل متواصل ومستمر وليس فقط في يوم الانتخابات. وأنشأ منظومة جديدة، تتضمن تصميم "قواعد لعب" جديدة، تختلف عن تلك التي سادت في عهد نظام مبارك. فالرئيس يبسط أمام الجمهور نواياه وسياسته ويخصص إطاراً زمنياً وأدوات لقياس نجاحاته

[12] موقع مرسي ميتر، انظر: http://morsimeter.com

وإخفاقاته، أما الجمهور من جهته فيقبل التحدي ويأخذ على نفسه دور المراقب والحكم. المنظومة الجديدة، حتى لو لم تكن كاملة فإنها تفاعلية في طبيعتها وتجعل المواطنين، سواء طواعية أم لا، جزءاً منها. وهناك من يسمي الآلية الجديدة بأنها "فخّ عسل". فدور الحكم هو دور جذاب لأن فيه قوة، ولكن مع القوة تأتي المسؤولية، ولهذا فما إن اختار الجمهور المشاركة في اللعبة والحكم على الرئيس مرسي من حيث إنجازاته، حتى عملياً أصبح جزءاً من المنظومة، بدلاً من أن يشكل معارضة للمنظومة[13].

في المقابل، استطاع السيسي، عبر عدم تبنيه سياسة المئة يوم، إبعاد ضغط عامل الزمن الذي رافق ولاية مرسي. على الرغم من ذلك أجريت عدة مقارنات حول الإنجازات والإخفاقات الاقتصادية خلال المئة يوم الأولى من حكم الرئيس. فقد دشن ناشطون مصريون موقعاً على الإنترنت أطلقوا عليه "سيسي ميتر" يتابع إيفاء السيسي بتعهداته، ووفق ما رصد موقع سيسي ميتر بعد مئة يوم، فإن ملفات مثل العدالة الاجتماعية والطاقة والإسكان سجلت إخفاقاً من حيث المعالجة والتطوير. فعلى سبيل المثال رأى الموقع أن "تطبيق الحد الأدنى للأجور كما درسه وطالب به رجال الاقتصاد، وليس كما طبقه الببلاوي الذي ساوى الجميع بحد أدنى 1,200 جنيه [نحو 172.8 دولار]، ولم يطبق التدرج المنطقي بين المؤهلات المختلفة وسنوات الخبرة"، وأن "تطبيق الحد الأقصى للأجور كما درسه وطالب به رجال الاقتصاد وليس كما طبقة الببلاوي. فليس من المنطق أن يكون الراتب لموظف حكومي يعمل في دولة فقيرة مثل مصر 42,000 جنيه (نحو 6,049 دولار)، ذلك خلاف البدلات والذي منه"[14].

أما الخبير الاقتصادي أشرف دوابة، فقارن بالأرقام بين المشهدين الاقتصادي في عهد كل من مرسي والسيسي خلال المئة يوم، وقال إن التضخم في فترة حكم مرسي كان 7% وبلغ في عهد السيسي 18%، ونسبة الفقر 45% في عهد مرسي، وفي عهد السيسي 75%[15].

---

[13] أوريت برلوف، مصر: خطة الـ 100 يوم لمرسي من طلب الحرية إلى ثورة الخبز، **الغد**، 2012/10/26، انظر: http://bit.ly/1WG8J9I

[14] موقع سيسي ميتر، انظر: http://www.cicimeter.com/egyptians/social-justice
ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2013/7/1–2014/6/30 يساوي 6.9438.

[15] قناة الجزيرة الفضائية، "ملامح مائة يوم من حكم السيسي: برنامج حديث الثورة،" 2014/9/19، انظر: http://bit.ly/28mRAWL

ثانياً: مقارنة بين الوضع الاقتصادي في عهدي مرسي والسيسي خلال أول مئة يوم:

أما موقع مصراوي المملوك لرجل الأعمال المصري نجيب ساويرس، فقد نشر تقريراً مفصلاً للمقارنة بين أول مئة يوم حكم للرئيسين مرسي والسيسي من الناحية الاقتصادية تحت عنوان "السيسي VS مرسي.. الاقتصاد يحكم في أول 100 يوم رئاسة". وكانت المفاجأة في أن الموقع أوضح بالأرقام الفارق الكبير بين الرئيس مرسي والرئيس السيسي، حيث أكد في مجال الاقتصاد والصناعة والسياحة والدعم والأسعار والسلع واحتياطي النقد والدين العام التفوق الكبير لمرسي على السيسي. إلا أن الموقع قام بحذف التقرير بعد فترة وجيزة من نشره. وجاء في التقرير الذي نشره موقع نافذة مصر وصحيفة المصريون قبل حذفه من موقع مصراوي[16]:

1. أزمة الكهرباء (عرض مستمر ويرتفع):

ارتفعت حدة أزمة انقطاع الكهرباء المتكرر في محافظات مصر المختلفة خلال أول مئة يوم من حكم السيسي، مقارنة بالفترة نفسها من عهد مرسي. وعلى الرغم من أن فترة مرسي شهدت ارتفاعات في حالات انقطاع التيار الكهربي، إلا أن ما شهدته مصر في أول مئة يوم للسيسي فاق كل الفترات المقارنة، بعد أن وصل انقطاع الكهرباء لذروة قياسية. وبحسب مرفق الكهرباء، فإن تخفيف الأحمال شهد في آب/ أغسطس 2014 رقماً قياسياً جديداً، حيث بلغ في 2014/8/7 نحو 18 ساعة، بتخفيف أحمال وصل إلى 3,800 ميجاوات.

---

[16] ننشر تقرير موقع مصراوي المحذوف (السيسي VS مرسي.. الاقتصاد يحكم في أول 100 يوم رئاسة)، موقع نافذة مصر، 2014/9/20، انظر: http://egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=57559؛ وموقع ساويرس: إنجازات مرسي أفضل من السيسي بحساب أول 100 يوم، صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2014/9/19، انظر: http://bit.ly/1UpmX8W

ملاحظة:

- معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2012/7/1–2013/6/30 يساوي 6.4141.
- معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2013/7/1–2014/6/30 يساوي 6.9438.
- معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/7/1–2015/6/30 يساوي 7.3296.

2. ملف الدعم... السيسي يغير الكثير:

تشابهت الرؤى بين حكومتي السيسي ومرسي بشأن ملف الدعم، وضرورة الاتجاه إلى تقليصه لسد عجز الموازنة العامة للدولة. وفي حين لم يتخذ مرسي في أول مئة يوم من حكمه أي إجراءات فعلية بشأن تخفيض الدعم، إلا أن السيسي نفذ بالفعل تخفيضاً كبيراً في الدعم الموجه إلى الوقود، ودعم الصادرات. وقام مرسي بإلغاء الدعم عن بنزين 95 والذي يغلب على استخدامه السيارات الفارهة، في حين أعلن رئيس وزرائه هشام قنديل أن هناك خطة لتقليص الدعم بنحو الثلث (لكنها لم تنفذ). وعلى الجانب الآخر، أقرّ السيسي تخفيضات كبيرة في دعم الوقود، حيث ارتفعت أسعار البنزين والسولار والغاز الطبيعي للسيارات بنسب تراوحت بين 40–175%.

كما زادت أسعار الغاز الطبيعي لمصانع الإسمنت والحديد والصلب بين 30 و75%. وتراجع دعم الخبز بنحو 13% في مشروع الموازنة العامة للدولة والذي أقره السيسي في أول عشرة أيام من رئاسته، مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية 2014/2013. وتراجع إجمالي دعم الخبز في مشروع الموازنة إلى 18.5 مليار جنيه (نحو 2.52 مليار دولار)، مقابل 21.3 مليار جنيه (نحو 3.07 مليارات دولار) في الموازنة المعدلة لعام 2014/2013. كما تراجع دعم تنمية الصعيد بنحو 66.7%، ليهبط من 600 مليون جنيه (نحو 86.4 مليون دولار) إلى 200 مليون جنيه (نحو 27.3 مليون دولار). وهبط دعم القروض الميسرة بنحو 6.3% خلال السنة المالية 2015/2014، ليصل إلى 750 مليون جنيه (نحو 102.3 مليون دولار)، مقابل 800 مليون جنيه (نحو 115.2 مليون دولار) في الموازنة المعدلة للسنة المالية 2014/2013. كما كشفت مشروع الموازنة الجديدة عن تراجع الدعم المخصص لإسكان محدودي الدخل بنحو 50%، ليصل إلى 150 مليون جنيه (نحو 20.46 مليون دولار) مقابل 300 مليون جنيه (نحو 43.2 مليون دولار).

وهبط دعم المناطق الصناعية بنحو 86.7%، بعد أن خصصت الحكومة نحو 400 مليون جنيه (نحو 54.6 مليون دولار) لهذا البند، مقابل 3 مليارات جنيه (نحو 432 مليون دولار) في الموازنة المعدلة للسنة المالية 2014/2013. وتراجع دعم تنشيط الصادرات من 3.1 مليارات جنيه (نحو 446 مليون دولار) إلى 2.6 مليار جنيه (نحو 355 مليون دولار) بنسبة تراجع بلغت 16.1%. كما هبط دعم التحول للطاقة النظيفة بنحو 20%، ليصل إلى

مليار جنيه (نحو 136 مليون دولار) مقابل 1.2 مليار جنيه (نحو 172.8 مليون دولار) بموازنة السنة المالية 2014/2013. وخفضت الحكومة الدعم المخصص لاشتراكات الطلبة إلى 200 مليون جنيه (نحو 27 مليون دولار) مقابل 250 مليون جنيه (نحو 36 مليون دولار) بنسبة هبوط بلغت 20%. وتراجع دعم الأدوية وألبان الأطفال في مشروع الموازنة الجديدة بنحو 54.2%، ليصل إلى 300 مليون جنيه (نحو 41 مليون دولار) مقابل 655 مليون جنيه (نحو 94.3 مليون دولار).

3. البورصة:

عندما تسلم السيسي رئاسته كان رأسمال الأسهم المقيدة في السوق الرئيسي للبورصة المصرية يشير إلى قيمة إجمالية تبلغ 470.4 مليار جنيه (نحو 67.74 مليار دولار)، لتصل إلى 518.1 مليار جنيه (نحو 71 مليار دولار)، ليربح السوق نحو 47.7 مليار جنيه (نحو 6.5 مليارات دولار). كما صعد المؤشر الرئيسي للبورصة بنسبة 16.6%، وارتفع المؤشر الثانوي الخاص بالأسهم المتوسطة والصغيرة بنحو 8%.

أما عن مرسي، فقد سجلت البورصة في أول مئة يوم لحكمه ارتفاعات قياسية لا تقل عن تلك التي سجلتها مع السيسي. فقد ربح رأس المال السوقي للسوق نحو 47.5 مليار جنيه (نحو 7.4 مليارات دولار)، ليرتفع من مستوى 339.7 مليار جنيه (نحو 52.96 مليار دولار) إلى 387.2 مليار جنيه (نحو 60.36 مليار دولار). كما قفز المؤشر الرئيسي بنسبة 19%.

4. السياحة... اتجاه صاعد وانتعاش قديم:

كانت السياحة أهم مصادر الدخل الأجنبي لمصر قبل ثورة 25 يناير، ليتراجع عدد السائحين الوافدين إليها وقيمة الدخل الناتج عنها بأكثر من النصف منذ الثورة. وكانت إحصائية رسمية أعلنت وصول عدد السائحين الوافدين إلى مصر لنحو 869.5 ألف سائح في شهر تموز/ يوليو 2014، وهو ما يزيد بنحو 54% عن الفترة نفسها من 2013 (إبان عزل مرسي وفضّ اعتصام رابعة)، ولكنه لا يختلف كثيراً—ربما يرتفع قليلاً— عن الشهور الأولى من سنة 2014.

أما عن مرسي، فقد سجلت السياحة في أول مئة يوم له ارتفاعاً ملحوظاً، حيث صعد عدد السائحين الوافدين لمصر خلال تموز/ يوليو 2012 بنحو 8.3%، ليتجاوز مليون سائح، وارتفع بـ 14% خلال آب/ أغسطس 2012 ليواصل مستوى المليون سائح شهرياً، ثم صعد بنحو 8.3% في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها ليسجل 993 ألف سائح.

5. الأسعار... ارتفاع قياسي للسيسي وهبوط لمرسي:

أعلن البنك المركزي المصري تعديل معدل التضخم الذي أعلنه عن شهر تموز/ يوليو 2014، بعد تعديل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ليصل التضخم إلى أعلى مستوى منذ أكثر من ثلاثة أعوام. وبحسب البنك المركزي ارتفع معدل التضخم إلى 1.79% شهرياً بدلاً من 1.59% كما كان معلناً، بينما ارتفع على أساس سنوي إلى 9.57% بدلاً من 9.35%. وشهدت الأسعار في مصر قفزة ملحوظة في فترة المئة يوم للسيسي، بعد زيادة أسعار الوقود والكهرباء والمياه.

أما عن فترة مرسي، فقد تراجع معدل التضخم الشهري لأسعار السلع الاستهلاكية للمواطنين بنحو 0.7%، مقارنة بشهر أيار/ مايو 2012، كما تراجع على أساس سنوي ليسجل 7.4%، مقارنة بشهر حزيران/ يونيو 2011، ليكون بذلك أقل معدلات له خلال الخمسة أعوام الماضية. وجاء تراجع معدل التضخم في بداية عهد مرسي بسبب حالة الركود الاقتصادي، والتي أسهمت في تراجع الأسعار.

6. الاحتياطي النقدي... هبوط جماعي:

تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي لكلا الرئيسين بنسبة متقاربة للغاية خلال أول مئة يوم من رئاستهما لمصر. وخسر الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري نحو 2.5% من قيمته خلال أول مئة يوم للسيسي في منصبه رئيساً للجمهورية. وبلغ الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي مع بداية عهد السيسي 17.284 مليار دولار، ليصل لمستوى 16.835 مليار دولار بنهاية آب/ أغسطس 2014.

في حين تراجع الاحتياطي الأجنبي بنسبة 3%، خلال أول مئة يوم لمرسي رئيساً؛ تسلم مرسي مقاليد الحكم في مصر بينما يشير واقع الاحتياطي المصري من

النقد الأجنبي إلى 15.5 مليار دولار، لينهي فترة المئة يوم والاحتياطي يبلغ 15.042 مليار دولار[17].

7. الضرائب... اتجاه لمرسي وقرار للسيسي:

اتجهت حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى فرض زيادات في الضرائب خلال أول مئة يوم، لكنها لم تقم بفرض أيّ زيادات جديدة بشكل فعلي. وأعلن هشام قنديل خلال أول مئة يوم لمرسي أن حكومته تبحث زيادة الضرائب على السجائر والخمور، وهو القرار الذي نفذته فعلياً بعد أسابيع.

في حين نفذ السيسي عدة زيادات في الضرائب خلال أول مئة يوم لفترته الرئاسية، حيث أصدر السيسي قراراً جمهورياً بزيادة الضرائب على السجائر والخمور، بنسب تتراوح بين 40% إلى 120%. كما فرضت الحكومة ضرائب على البورصة والأرباح الرأسمالية والتوزيعات بنسبة 10%[18].

8. الجنيه والسوق السوداء (الأزمة تستمر):

تراجعت الضغوط على الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية الرئيسية خلال أول مئة يوم من ولاية السيسي، وإن كانت قيمته لم تتراجع كذلك! فقد استقر سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي في البنوك منذ تولي السيسي رئاسة مصر، ولكنه ظلّ عند أدنى مستوى له أمام العملة الأمريكية. كما لم تنتهِ السوق السوداء للدولار، وظلت موجودة بقوة لكل من يحتاج لشراء العملة الخضراء، والتي تمتنع البنوك عن بيعها إلا بضوابط دقيقة وصارمة وبكميات محدودة. وتولى السيسي الرئاسة بينما يبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 7.1803 جنيهات للبيع في البنوك، لينخفض بنهاية المئة يوم إلى نحو 7.1801 جنيهات.

وأما عن مرسي، فقد استهل فترة رئاسته بينما تبلغ قيمة الدولار الأمريكي 6.07 جنيهات للبيع في البنوك، ليرتفع السعر إلى 6.1108 جنيهات للبيع.

---

[17] المرجع نفسه.

[18] المرجع نفسه.

9. الإنتاج الصناعي:

اشتكى عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين في عهد السيسي، من الانقطاع الحاد في الغاز والكهرباء الواردة للمصانع، ما أدى لتوقف خطوط الإنتاج.

وقال المهندس محمد حنفي، مدير غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية، إن الغرفة تلقت شكاوى من العديد من مصانع الحديد من انقطاع تام للغاز والكهرباء أو انخفاضه بشكل كبير جداً، بالإضافة إلى انقطاعهما بشكل متقطع. وأوضح مدير غرفة الصناعات المعدنية خلال اتصال هاتفي بمصراوي، أن قيمة توقف الإنتاج لمدة ساعة بسبب انقطاع الغاز والكهرباء، تعمل على خسارة المصانع نحو 800 ألف جنيه في الساعة (نحو 109.1 ألف دولار).

وقال المهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات إن أغلب مصانع الإسمنت والحديد توقفت بسبب نقص الطاقة وأن ما يعمل منها حالياً يتراوح نسبته من 20 إلى 25%، مشيراً إلى أن تلك المشكلة ليس لها حلّ خلال فترة مئة يوم.

وعن مرسي، فقد شهد أول مئة يوم من رئاسته شكاوى مماثلة (وإن كانت أقل حدة) بشأن تأثر المصانع بانقطاع الكهرباء الذي وصل في ذروته إلى 50 دقيقة. كما تقدمت شركات ومصانع آنذاك بشكاوى عديدة عن انقطاع التيار الكهربائي، مطالبة وزارة الكهرباء بحل هذه الأزمة التي تهدد مصانعها.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي خلال عهدي مرسي والسيسي:

هذا فيما يخص المقارنة بين الرئيسين خلال المئة يوم الأولى من حكمهما، أما فيما يخص المقارنة خلال ولايتهما، مع الأخذ بالاعتبار أن مرسي حكم لمدة عام واحد، أما السيسي فقد أنهى عامه الأول في الحكم ودخل في عامه الثاني عند كتابة هذه السطور، فسوف نحاول في السطور القادمة الاطلاع على أبرز المؤشرات والمظاهر الاقتصادية التي سجلت خلال العهدين:

1. أزمة الوقود والكهرباء وارتفاع الأسعار:

نقص الوقود وانقطاع الكهرباء وارتفاع الأسعار، ثلاث أزمات كانت الأكثر حضوراً وتأثيراً في تأجيج غضب الشارع المصري ضدّ نظام الرئيس محمد مرسي، بعد أقل من عام على وصوله سدة الحكم بداية تموز/ يوليو 2012، كأول رئيس منتخب بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

وعلى الرغم من استمرار هذه الأزمات منذ نهاية عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، إلا أن مناهضي ثورة 25 يناير عملوا على تأجيج هذه الأزمات، وتسليط الضوء عليها. وقد شهدت مصر أزمة وقود خانقة قبل أسبوعين من إطاحة الجيش بمرسي، ما دفع رافضو الانقلاب إلى القول إن الجيش عمل مع معارضين للنظام على تأجيج الأزمات؛ لحشد تظاهرات شعبية مهدت الطريق للإطاحة بمرسي[19].

عندما كانت تنقطع الكهرباء في عهد مرسي أو تحدث أزمة طاحنة في الوقود كان كثير من المصريين يتندرون قائلين "الله يخرب بيتك يا مرسي". وقتها لم تكن الأزمة حادة مثلما هي في عهد السيسي. وقد استغلت هذه الأجواء لبث إشاعات مفادها أن كميات ضخمة من الوقود يتم تهريبها إلى قطاع غزة وبعضها بأوامر رسمية من حكومة مرسي، ثم تبين لاحقاً أن هذا الموضوع لم يكن يمثل سبباً في الأزمة[20].

وقد أكد رضوان عبد الله رئيس لجنة الطاقة، من حزب الحرية والعدالة، خلال فترة حكم مرسي، أن كمية الكهرباء التي تصدّر إلى غزة لا تشكل أيّ عبء على مصر، وهي منذ عهد الرئيس مبارك، وكان يذهب لها 22 ميجاوات، بالرغم من أنه في بعض الأحيان يتم خفضها إلى 10 أو15 ميجاوات، ويصلها نحو 30 ميجاوات بدلاً من 22 ميجاوات السابقة، وهي تمثل واحداً على الألف من حجم إنتاج مصر، وتابع:

> ومن يقول إننا نحتاج هذه الكمية في وقت الأزمة، فهو حديث غير لائق، فيجب مراعاة الاعتبارات الإنسانية بعيداً عن الحسابات المادية أو المصالح، فأي

---

[19] محمد توفيق، الثورة المضادة أشعلت الوقود لإحراق نظام مرسي، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2014/9/4، انظر: http://bit.ly/1Oemj1A

[20] عماد الدين حسين، لماذا طهق الناس من مرسي وتحملوا السيسي؟!، صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2014/8/21، انظر: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21082014&id=a6fc6d39-d19a-4545-ad97-2e0306f41f59

محطة كهرباء يحدث بها عطل صغير، ننقص في الأحمال بأرقام تتراوح ما بين 30 إلى 80 ميجاوات، ولا يمكن أن يكون لدينا أزمة خاصة كالتي في غزة، ما يقال في الكهرباء لغزة هي حجة سياسية تساق[21].

وأكد عبد الله أن:

هناك أزمة كهرباء بالفعل من صيف 2012 وهي مستمرة حيث كان لدينا عجز يتراوح ما بين 3.5 و4 آلاف ميجاوات، وبعد ذلك حدث معدل نمو بما يعادل من 1,500 إلى 2,000 ميجاوات، والمتوقع مع النمو العشوائي والزيادة التي نريدها في التطور الصناعي وفتح المصانع المغلقة أن يكون العجز المتوقع لهذا الصيف 7,800 ميجاوات بزيادة على 4 آلاف ميجاوات[22].

وللخروج من أزمة الكهرباء، أكد مرسي أن مصر بحاجه إلى بناء خمس محطات نووية لتوليد الكهرباء[23].

وأظهرت مؤشرات وزارة الكهرباء مطلع تموز/ يوليو 2013، أن نسبة العجز في التيار الكهربائي في الفترة من حزيران/ يونيو 2012 وحتى الشهر نفسه من 2013، بلغت 25%، بما يصل إلى خمسة آلاف ميجاوات، لتشهد البلاد انقطاعات متكررة في الكهرباء خلال فصل الشتاء للمرة الأولى، بعد أن كانت قاصرة في السنوات الماضية على فصل الصيف؛ لارتفاع الأحمال بسبب زيادة درجات الحرارة، والإقبال الشديد على استخدام أجهزة التكييف البالغ عددها نحو سبعة ملايين جهاز[24].

استمرت أزمة الكهرباء بعد انقلاب 3 يوليو، وعاشت الحكومة المؤقتة مأزقاً صعباً. وقد ساندتها دول خليجية بمساعدات تشمل منتجات بترولية بقيمة أربعة مليارات دولار من السعودية والكويت والإمارات، لكن وقود الديزل (السولار) الذي جاء من تلك الدول لا يتوافق مع محطات الكهرباء والمصانع الكبيرة في مصر التي تعمل بالغاز، وقد استمر انقطاع التيار الكهرباء لعدة ساعات باليوم. وكانت قطر قد دعمت مصر

---

[21] حوار مع رضوان عبد الله، تحسنت الكهرباء.. والأزمة مستمرة، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2013/5/31، انظر: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/212970.aspx

[22] **المرجع نفسه**.

[23] موقع بوابة الأهرام، 2012/10/19، انظر: http://gate.ahram.org.eg/News/263450.aspx

[24] محمد توفيق، **مرجع سابق**.

بكميات من الغاز في أثناء حكم مرسي لكن عزله أدى إلى تدهور علاقاتها مع القاهرة. وفشلت الحكومة المؤقتة مثل سابقتها في تدبير وسيلة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بشكل مباشر[25].

تواصلت أزمة الكهرباء في مطلع عهد السيسي، وارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 27.9%، وفق ما جاء في النشرة الشهرية للتضخم الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في شهر تموز/ يوليو 2014، وصاحب الارتفاع انقطاع متكرر للتيار الكهربائي[26]. لكن قطاعات الشعب التي خرجت في 2013/6/30 ضدّ مرسي مطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وكان أحد دوافعها تدني الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء، لم تنزل الشارع مع انقطاع الكهرباء ورفع أسعارها، بالرغم من وجود حالة من الغضب المكتوم.

والغريب في الأمر أن الأزمات، التي أطاحت بمرسي هي نفسها الموجودة خلال عهد الرئيس السيسي، بحسب أحمد إبراهيم، المحلل الاقتصادي المصري، لكن أدوات نظام مبارك الإعلامية أججتها في عهد مرسي، وقللت من شأنها في عهد السيسي. وأشار إبراهيم في حديث له في أيلول/ سبتمبر 2014، إلى أن "الأزمات التي يعيشها الشارع حالياً هي نفسها بل أكثر مما كانت عليه في عهد مرسي، كما أن الأسعار تضخمت أكثر، لكن الإعلام الذي يمتلكه رجال الأعمال الذين تضخمت ثرواتهم وارتبطت مصالحهم بنظام مبارك، وتعرضت للخطر بسبب ثورة يناير، لا يريد أن يسلط الضوء عليها". ولفت إبراهيم إلى أن أزمة الكهرباء ما تزال مستمرة بل بشكل أكثر حدة من ذي قبل، حيث تصل لساعات طويلة في مختلف أنحاء البلاد[27].

تفاقم أزمة الكهرباء بشكل كبير دفع السيسي في أيلول/ سبتمبر 2014، إلى القيام بالاعتذار للمواطنين منتقداً حكومة إبراهيم محلب. ووعد السيسي بحل الأزمة، وأن يكون صيف 2015 مرضٍ للمواطن من خلال خطة علمية على أساس جدول زمني لن تستغرق سوى ثمانية أشهر، بتكلفة تتجاوز مليارَيْ دولار وتسمى بالخطة العاجلة[28].

---

[25] ماجي فيك، "الرئيس" السيسي سيغرق في مستنقع أزمة الطاقة في مصر، صحيفة **العرب**، لندن، 2014/2/19، انظر: http://www.alarab.co.uk/?id=15795

[26] لماذا اختفت مليونيات الاحتجاج والتأييد في مصر؟، موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2014/8/20، انظر: http://bit.ly/28mS6DS

[27] محمد توفيق، **مرجع سابق**.

[28] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2015/6/17.

وفي كلمة وجهها عبر التلفزيون خصصها أساساً للحديث عن مشكلة الانقطاع المتكرر للكهرباء، قال السيسي إن "مرفقاً مثل مرفق الكهرباء يتطلب تمويلاً واستثمارات هائلة" لإصلاحه. وأشار إلى أن هذا المرفق "أهمل خلال العهود السابقة ولم يتم تطويره ليتناسب مع تزايد احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية". وأكد السيسي أن إصلاح مرفق الكهرباء يحتاج خلال الأعوام الخمس المقبلة إلى عشرة مليارات دولار لتطويره ورفع كفاءته بما يتناسب مع تزايد الاستهلاك. وشدد على أن حلّ هذه المشكلة لن يتم في "يوم وليلة". وأضاف "من فضلكم اصبروا ويجب أن تكونوا على ثقة من أننا سنتغلب على كل هذه المشكلات، لن يتم ذلك في شهر أو اثنين أو ثلاثة"[29].

استمر السيسي في سياسة تبرير استمرار أزمة الكهرباء، ففي أيار/ مايو 2015، قال إن "هناك فجوة بين ما يتم إنتاجه وما نحتاجه من الكهرباء، وهذا ظهر خلال العامين الماضيين من انقطاع للكهرباء حيث نحتاج 3,600 ميجا من الممكن أن تقلل بنسبة كبيرة انقطاع التيار". وتابع: "نعمل من خلال خطة طموحة، ونتحدث عن 3 محطات سيتم الانتهاء منها خلال عام وهو أمر لم يحدث من قبل، بما يوفر 4,300 ميجا، وبالتوازي سنعمل على صيانة المحطات ورفع كفاءتها"[30].

أما وزير الكهرباء محمد شاكر فقد أكد في 2015/8/13، أن مركز التحكم القومي لم يلجأ لتخفيف الأحمال من خلال قطع التيار منذ ما يقرب من 82 يوماً، على الرغم من ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الأحمال على الشبكة بشكل غير مسبوق. وأضاف أن الأحمال على الشبكة بلغت 29 ألف ميجاوات في 2015/8/10، في حين بلغت 24 ألف ميجاوات في اليوم نفسه من 2014، بزيادة 5 آلاف ميجاوات. وتابع قائلاً إن القطاع نجح في القضاء على ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي، حيث تمّ تنفيذ خطة طموحة وعاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد[31].

لم تُحل مشكلة الكهرباء بشكل كامل، على الرغم من محاولة الحكومة المصرية في عهد السيسي من تنفيذ بعض المشاريع، بالتزامن مع وعود بحل مشكلة الانقطاع، غير أن استمرار انقطاع الكهرباء بشكل مفاجئ في بعض المدن والمناطق المصرية بما

---

[29] صحيفة **النهار**، بيروت، 2014/9/6.

[30] موقع صدى البلد، 2015/5/12، انظر: http://www.el-balad.com/1530069

[31] **اليوم السابع**، 2015/8/13، انظر: http://bit.ly/1U2NjmN

فيها العاصمة القاهرة، أكد على استمرار هذه الأزمة، وعلى الرغم من تأكيد وزير الكهرباء محمد شاكر على نجاح قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة المصري في التغلب على أزمة انقطاع التيار الكهربائي سنة 2015، إلا أن حوادث الانقطاع المتكررة، وإشارة الوزير نفسه في آذار/ مارس 2016، إلى أن قطاع الطاقة المصري قد واجه خلال الفترة الماضية العديد من التحديات مثل: نقص الوقود، وانخفاض إنتاجية محطات التوليد، وارتفاع الدعم المقدم للطاقة، وضعف السياسات والتشريعات الداعمة لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، وغياب الآليات التمويلية المناسبة، هذا بالإضافة لمعدل النمو المرتفع لاستهلاك الطاقة بمصر لارتفاع معدلات التنمية، والزيادة السكانية بما يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP، الأمر الذي كان يزيد من فجوة الطاقة بمصر؛ لم يدع مجالاً للشك أن أزمة الكهرباء في مصر وفق هذه السياسات وغياب المساءلة والمحاسبة، غير قابلة للحل على المدى القريب على الأقل[32].

إن أزمات الوقود لم تكن وليدة عهد مرسي، ففي كانون الثاني/ يناير 2012، وقبيل الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة 25 يناير، شهدت مصر نقصاً حاداً في كميات البنزين والسولار المتاحة، وفي 2011/12/21، قال المجلس العسكري الذي كان يرأسه حينها المشير حسين طنطاوي، إنه تلقى معلومات تدعو للحيطة والحذر، عن تصعيد الأوضاع في ميدان التحرير، و"استمرار المخطط الهادف إلى إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات، واستهداف المرافق الحيوية للدولة"[33].

وجاءت تصريحات المجلس العسكري بعد وقت قصير من أحداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2011، ما دفع القوى الثورية وقتها إلى ربط أزمة الوقود بالمجلس والحكومة لتأليب المصريين ضدّ السلطة واتهامها بالتسبب في تدهور أوضاعهم. وآنذاك امتدت طوابير السيارات في محيط محطات الوقود إلى أربعة كيلومترات، بينما انتعشت السوق السوداء بأسعارها العالية[34].

---

[32] موقع صحيفة الوفد الإلكترونية، 2016/3/10، انظر: http://bit.ly/28mT8jo

[33] البنزين والسولار.. "وقود الفقراء" الحارق لـ"حكومات الثورة"، صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2014/7/5، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/476646

[34] **المرجع نفسه**.

استمرت أزمات الوقود في عهد مرسي، بل تضاعفت إلى درجة "الاختناق" في الأيام الأخيرة له في السلطة، ما جعلها واحدة من الأزمات الرئيسية التي دفعت المصريين إلى الخروج للإطاحة به في 2013/6/30، إلى جانب أزمات انقطاع الكهرباء وارتفاع الأسعار والانفلات الأمني. ولم تُجدِ محاولات الحكومة للسيطرة على الأزمة نفعاً، وتواصل انتعاش السوق السوداء وطوابير محطات الوقود.

نُظر إلى أزمة الوقود خلال عهد مرسي على أنها كانت مفتعلة من قبل الدولة العميقة ورموز العهد السابق ومن له مصلحة في إفشال تجربة حكم التيار الإسلامي في مصر. ورجح مؤيدو مرسي "نظرية المؤامرة"، مؤكدين أن مرسي لم يكن يملك وسائل القوة داخل الدولة التي يرأسها بسبب تفشي الفساد في الهيكل الإداري وبسبب سطوة "الدولة العميقة" وتأثيراتها في تسيير شؤون الدولة.

لم تكن أزمة الوقود بالنسبة لأركان الحكم، ناتجة عن سوء إدارة وزارة البترول أو بسبب نقص الكميات التي تضخها الحكومة في الأسواق، إنما ألقت الرئاسة والقائمين على الوزارة آنذاك باللوم على عمليات التهريب المستمرة، ورفض القائمين على توزيع الوقود من أصحاب المستودعات ومحطات التموين تطبيق منظومة جديدة لتوزيع البنزين والسولار بالكروت الذكية التي بدأتها وزارة البترول مطلع حزيران/ يونيو 2013، للحد من التهريب وترشيد الدعم، حيث قال فياض عبد المنعم وزير المالية المصري: "تفاقم أزمة نقص البنزين خلال الفترة الأخيرة يرجع إلى اتجاه بعض أصحاب محطات الوقود إلى بيع البنزين في السوق السوداء"[35].

وفي 2013/6/26، قالت مؤسسة الرئاسة إن الأزمة سببها "زيادة احتياجات السوق من الاستهلاك الطبيعي وعمليات التهريب التي وصلت إلى 380.5 مليون لتر سولار، و52.1 مليون لتر من البنزين في الفترة من حزيران/ يونيو 2012، وحتى أيار/ مايو 2013". آنذاك، اعتذر مرسي للمصريين عن أزمة الوقود، قائلاً: "أنا نفسي والله، أنزل أقف معاكو في الطوابير"[36].

استغلت هذه الأزمة من قبل معارضي مرسي، بالإضافة إلى أزمة الكهرباء، لتكون المحرك الأساسي لتأليب الرأي العام ضدّ حكمه، وتوفير غطاء "شرعياً" للانقلاب عليه.

[35] موقع مَصْرِسْ (مصر برس)، 2013/6/26، انظر: http://www.masress.com/veto/422338

[36] البنزين والسولار.. "وقود الفقراء" الحارق لـ"حكومات الثورة"، **المصري اليوم**، 2014/7/5.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وبعد الإطاحة بمرسي، تابع أركان الحكم الجدد الترويج لرواية تهريب نظام مرسي للوقود إلى قطاع غزة. وجعل الجيش المصري من هذه الرواية غطاءً لعمليات هدم الأنفاق التي نفذها على الحدود مع قطاع غزة، وقد حرص المتحدث العسكري، العقيد أحمد علي، على نشر صور بشكل شبه يومي للآبار والأنفاق التي هدمها في شمال سيناء على الحدود مع القطاع[37].

وبعد عزل مرسي فوجئ المصريون بتوفير كل حاجيات محطات الوقود واختفاء السوق السوداء، باستثناء ما يعرف بالبنزين 80، إذ استمر الحديث عن وجود طوابير للانتظار ولكنها لا تقارن أبداً بما كان عليه الوضع في الأيام الأخيرة قبل الانقلاب على مرسي. واللافت للنظر أن المسيرات التي كانت تجوب القاهرة مطالبة بعودة مرسي رئيساً للبلاد، كانت كلما مرت على محطة وقود هتف المشاركون فيها "المؤامرة ظهرت، البنزين أهو"، وذلك تأكيداً منهم على أن أزمة الوقود لم تكن حقيقية ولكنها مفتعلة[38].

هُدمت الأنفاق ورحل مرسي، وجاء السيسي، ولم تتوقف أزمات الوقود، بل قامت حكومة إبراهيم محلب في مطلع تموز/ يوليو 2014، برفع أسعار الوقود، بنسبة تتراوح بين 40–78%، إلا أنه لم تندلع أيّ مظاهرات أو احتجاجات شعبية، باستثناء بضعة وقفات لبعض سائقي الأجرة، وذلك مع أن خطوة شبيهة اتخذها الرئيس الراحل أنور السادات في كانون الثاني/ يناير 1977، أدت إلى احتجاجات واسعة[39].

نتيجة لذلك، عبر الرئيس السيسي عن سعادته بالمرور الهادئ لهذه التطورات، وقال في خطابة للمصريين في 2014/7/23، في ذكرى الاحتفال بذكرى ثورة تموز/ يوليو 1952: "الكثيرون نصحوني بأن هذه الخطوة لن تمر، لكن كانت ثقتي في المصريين كبيرة"[40].

وهكذا شهد العام الأول من تولي عبد الفتاح السيسي لرئاسة مصر، تفاقم العديد من الأزمات المعيشية وارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات، بعدما اتجهت الحكومة إلى تقليص دعم الوقود والسلع بهدف الحد من عجز الموازنة الذي تجاوز 218 مليار جنيه

---

[37] **المرجع نفسه**.

[38] عوامل انفراج أزمة الوقود بمصر، موقع الجزيرة.نت، 2013/7/15، انظر: http://bit.ly/1Oeml9t

[39] لماذا اختفت مليونيات الاحتجاج والتأييد في مصر؟، شبكة محيط، 2014/8/20.

[40] المرجع نفسه.

(نحو 28.57 مليار دولار) خلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية 2015/2014 (من تموز/ يوليو 2014 إلى آذار/ مارس 2015)[41].

لم تحل أزمة نقص الوقود وتهريبه إلى السوق السوداء بشكل كامل، وقد لجأت حكومة محلب قبل أشهر من رحيلها، إلى تطبيق منظومة البطاقات الذكية، والتي لجأت إليها من قبل حكومة هشام قنديل خلال حكم مرسي، في محاولة لترشيد الاستهلاك من الوقود المدعم وتوصيله إلى مستحقيه. على الرغم من ذلك عادت أزمة البنزين والسولار إلى الظهور من جديد في عدد كبير من المحافظات قبل عيد الأضحى المبارك في أيلول/ سبتمبر 2015[42].

تعهد عبد الفتاح السيسي خلال حملته الانتخابية في لقائه الشهير مع الإعلاميين لميس الحديدي وإبراهيم عيسى، بعدم رفع الدعم عن المواطن مرة واحدة ودون سابق إنذار، متوقعاً ألا يتحمل المواطن رفع الدعم دون زيادة أولية في المرتبات، ووعد: "لازم أغني الناس الأول"[43].

إلا أن الحكومة في عهد السيسي ما لبثت أن رفعت أسعار الغاز المنزلي والكهرباء أكثر من مرة، بعدما قلصت دعم الوقود من 134 مليار جنيه (نحو 19.3 مليار دولار)[44] في موازنة السنة المالية 2014/2013 إلى 100.3 مليار جنيه (نحو 13.7 مليار دولار)[45] في موازنة السنة المالية 2015/2014. وأوضح تقرير للغرفة التجارية عن شهر نيسان/ أبريل 2015، أن جميع أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية ارتفعت بنسب وصلت إلى 50% لبعض السلع، مقارنة بالشهر نفسه من سنة 2014. وأكد التقرير، أن أكبر ارتفاعات في الأسعار شهدتها الخضروات والفاكهة، تراوحت بين 37–50%. وارتفعت أسعار السلع غير الغذائية بنسب مختلفة، ومنها زيادة سعر الملابس 25%، حسب

---

[41] زيادة الأسعار وتفاقم الأزمات المعيشية في العام الأول للسيسي، **العربي الجديد**، 2015/6/8، انظر: http://bit.ly/1tjJy0Y

[42] موقع صباح العربي، 2015/8/7، انظر: http://www.sabaharabi.com/mt~142720

[43] البنزين والسولار.. "وقود الفقراء" الحارق لـ"حكومات الثورة"، **المصري اليوم**، 2014/7/5.

[44] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2013/7/1–2014/6/30 يساوي 6.9438.

[45] معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/7/1–2015/6/30 يساوي 7.3296.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

التقرير. كما شهدت أسعار الأراضي والشقق ارتفاعات كبيرة، تراوحت بين 25–35%، سنة 2015 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2014[46].

2. إدارة قطاع القمح:

احتل ملف زراعة القمح أهمية كبرى في مشروع مرسي الاقتصادي، وقد واجه مرسي عدة تحديات وقفت في وجه النهوض بهذا القطاع، ولم يكن التدهور الحاصل في هذا القطاع بسبب سياسة الحكومات المصرية وقضايا الفساد خلال عهد مبارك فحسب، بل تعدى ذلك ليكون على رأس هذه العقبات فرض سياسة التبعية على مصر من خلال ربط قوتها اليومي بما تُصدّره إليها الدول الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة.

أدت سياسات الحكومات المصرية المتعاقبة، التي قامت على إهمال إنتاج القمح محلياً والاعتماد على استيراده من الخارج بأسعار تخضع لسياسة السوق العالمية، إلى ارتباط القمح بالأزمات الاقتصادية العالمية، وكانت مصر تستورد حتى السنة المالية 2012/2011، أكثر من 8 ملايين طن (الطن يساوي 1,000 كغ) من القمح، وذلك قبل ولاية مرسي. لم تقتصر سلبيات هذه السياسات على ما تفقده خزينة الدولة من عملات أجنبية عند استيراد القمح، بل كانت تشمل ما تخصصه الدولة من دعم كبير للقمح ومشتقاته، حيث وصل في "سلة رغيف الخبز" إلى 10.5 مليارات جنيه (نحو 1.77 مليار دولار)، وفقاً لبيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2011/2010، وهو ما كان يتسبب في زيادة العجز في الموازنة[47].

في مواجهة هذا الواقع، اتبع مرسي استراتيجية بعيدة المدى قامت على ثلاثة أسس:

أولاً: دعم المزارع المصري وإسقاط الديون عن كاهله، وقد بادرت الحكومة بإسقاط الديون التي تقل عن 10 آلاف جنيه (نحو 1,436 دولار) استفاد منها نحو 73 ألف مزارع بإجمالي مبلغ 106 ملايين جنيه (نحو 15.23 مليون دولار)[48]، كما قامت بشراء محاصيل القمح من المزارعين المصريين بسعر أكبر من السعر العالمي؛ حيث أشار باسم

---

[46] زيادة الأسعار وتفاقم الأزمات المعيشية في العام الأول للسيسي، **العربي الجديد**، 2015/6/8.

[47] موقع علامات أونلاين، 2013/5/30، انظر: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=61646
ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في الفترة 2010/7/1–2011/6/30 يساوي 5.9459.

[48] **الأهرام**، 2013/5/30، انظر: http://bit.ly/2adVryF

عودة وزير التموين أن الحكومة دفعت بـ 400 جنيه (نحو 57.46 دولار)[49] للأردب (150 كغ)[50]، وهو أعلى من السعر العالمي بحوالي 15%[51].

ثانياً: سنّ منظومة قوانين وتشريعات لمنع التعدي على الأراضي الزراعية التي كانت معضلة أساسية تهاونت في معالجتها الحكومات السابقة.

ثالثاً: وضع خطة بعيدة المدى من أجل معالجة مشكلة قلة عدد الصوامع، التي يُخزن فيها محصول القمح؛ ما كان يؤدي إلى تعرض ما بين 10–15% من المحصول الذي كان يتوفر آنذاك إلى التلف[52].

انعكست هذه الاستراتيجية إيجابياً على قطاع القمح، حيث أكد مرسي، الذي احتفل في 2013/5/16 بيوم الحصاد في أحد حقول القمح المصرية، أن إنتاجية القمح في السنة المالية 2013/2012، قفزت من 7 مليون طن إلى 9.5 مليون طن بزيادة 30% عن السنة المالية 2012/2011، على الرغم من أن مساحة الأرض المزروعة بالقمح لم تزد عن 10% من مجمل المساحة المخصصة للزراعة، ووعد مرسي بأن مصر ستحقق الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الأربع سنوات القادمة، وتابع: "نأمل بعد عامين أن نصل إلى 11.5–12 مليون طن من القمح، لتحقيق 80 في المائة من احتياجاتنا"، مشيراً إلى أنه سيُلبي كل مطالب الفلاحين، وإلى أنه خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2013، اشترت الحكومة من المزارعين المصريين مليون طن من القمح كان من المفروض أن تستورده من الخارج[53].

لا شكّ أن الاستراتيجية التي وضعتها حكومة مرسي أتت بنتائج إيجابية، وقد أكد رئيس الوزراء هشام قنديل أن مصر قد تحقق ما يتراوح بين 65 و70% من الاكتفاء الذاتي من القمح خلال السنة المالية 2013/2012 بفضل الزيادة المتوقعة في الإنتاج المحلي، كما أكد باسم عودة في النصف الأول من سنة 2013، أن إجمالي توريد القمح

---

[49] سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2013/5/30 يساوي 6.96167.

[50] أردب القمح يساوي 150 كغ.

[51] موقع عربي 21، 2016/2/10، انظر: http://bit.ly/2apslvA

[52] **الأهرام**، 2013/5/30.

[53] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2013/5/16، انظر: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12588&article=728732#.V5XBoNJ95Mw
وانظر أيضاً: كلمة مرسي في يوم حصاد مصر على موقع يوتيوب، في:
https://www.youtube.com/watch?v=ktfupJiRRmI

للحكومة من المزارعين، وصل إلى مليوني طن، وأشار إلى أن حجم توريد القمح المحلي بلغ أربعة أضعاف حجم التوريد في السنة المالية 2012/2011، وأن القمح المستورد انخفض منذ أربعة أشهر من 5.6 ملايين طن إلى 3.3 ملايين طن. وقد نجحت الحكومة في القضاء على طوابير الخبز، وتوفيره بجودة عالية للمواطنين، وبمراقبتها للمخابز والمطاحن. كما أكد وزير الزراعة أحمد الجيزاوي، أن مصر كانت تهدف إلى إنتاج 15 مليون طن من القمح في سنة 2014 لتزيد نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول إلى 80%، وأن توقعات إنتاج العام 2013/2012 تتراوح ما بين 9 و10 ملايين طن[54].

بعد الانقلاب على مرسي، تراجع اهتمام الحكومات المصرية بزراعة القمح، حيث انكمشت مساحات القمح من 3.5 مليون فدان في عام 2013/2012، إلى 2.5 مليون فدان في كانون الأول/ ديسمبر 2016. وتراجعت كمية ما تشتريه الحكومة من القمح من المزارعين المحليين وازداد الاعتماد على استيراده خارجياً، ففي 2016/4/27، أصدرت وزارة الزراعة المصرية بياناً يشير إلى أن المزارعين ورّدوا إلى شون (مكان يُخزن فيه القمح) وزارة التموين 99 ألف طن قمح فقط على مستوى الجمهورية، في الوقت الذي تمّ توريد عشرين ضعفاً في السنة المالية 2013/2012[55].

وعلى النقيض من خطة الاكتفاء الذاتي التي اتبعتها حكومة مرسي، وُجهت الاتهامات إلى حكومات السيسي باتباع سياسة اقتصادية أدت إلى تهميش وإفقار قطاع القمح، حيث قال حمدي العاصي، وكيل أول وزارة الزراعة الأسبق، بحسب تقرير نشرته بوابة "الأهرام التعاوني" التابعة لمؤسسة الأهرام الحكومية في 2016/2/9، في الصفحة الأولى بعنوان "القمح في ذمة الله.. وزيرا الزراعة والتموين يعلنان نهاية عصر زراعة المحصول في مصر"، إن حكومة السيسي "اتبعت خطة ممنهجة لضرب زراعة القمح في مصر"، من خلال قرارها شراء محصول القمح من المزارعين بالسعر العالمي سنة 2016، وبحسب الصحيفة الحكومية، فإن هناك مخططاً لوزارة التموين في مصر تسعى من خلاله لتدمير زراعة القمح لصالح "مافيا الاستيراد"[56].

---

[54] صحيفة الشعب الجديد الإلكترونية، انظر: http://bit.ly/2auz22w

[55] صلاح بديوي، القمح المصري: بين الاستقلال وترسيخ التبعية، موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/4/30، انظر: http://bit.ly/29YRSO9

[56] "القمح في ذمة الله" يفاقم معاناة الزراعة بمصر، موقع الجزيرة مباشر، 2016/2/10، انظر:
http://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2016/02/20162101075820115.htm
وانظر أيضاً: موقع بوابة الحرية والعدالة، 2016/2/9، انظر:
http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=90169

وفي مؤشر على ازدياد اعتماد مصر على استيراد القمح من الخارج، أكد رولان جيراجوسيان Roland Guiragossian، مدير مكتب جمعية فرنسا لتصدير الحبوب في الشرق الأوسط، أن صادرات بلاده من القمح لمصر بلغت 500 ألف طن خلال أربعة أشهر فقط من سنة 2015، بما يمثل أكثر من 8 أضعاف ما استوردته مصر من فرنسا خلال السنة المالية 2013/2012، والبالغ 60 ألف طن قمح. وفي مؤشر آخر يتعلق بحالات الفساد التي أصابت هذا القطاع خلال عهد السيسي، قال وليد غانم، نائب رئيس الهيئة المصرية للمطاحن: "ما حدث في عام 2015 فيما يتعلق بمحصول القمح كان كارثة فساد وذلك عبر استيراد قمح أجنبي رخيص وخلطه بالمصري وبيعه للدولة على أنه منتج مصري وأخذ فارق السعر ألف جنيه [نحو 128 دولار][57] في الطن، ورفع الجهاز المركزي للمحاسبات تقريراً بذلك إلى السيسي في 11 أكتوبر 2015"[58].

ويصح القول هنا، إن مشكلة القمح في مصر لم تكن مشكلة زراعية تتعلق بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة أو التمويل، بل كانت مشكلة إرادة سياسية تتعلق بالنظام الحاكم، الذي كان يخضع لإملاءات بعض الدول من خلال ما يفرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من شروط للإقراض، وهو ما حاول نظام مرسي أن يتحرر منه، فكان أن أُطيح به بعد أقل من عام.

3. معدل النمو الاقتصادي:

يُعرّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة[59]، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من السنة المالية 2015/2014 نحو 6.8%، ونحو 4.3% خلال الربع الثاني، مقابل نحو 1% خلال الربع الأول من السنة المالية 2014/2013، ونحو 1.4% خلال الربع الثاني، ونحو 2.5% خلال الربع الثالث، ونحو 3.7% خلال الربع الرابع من السنة المالية نفسها، مقابل نحو 2.5% خلال الربع الأول من السنة المالية 2013/2012، ونحو 2.2% خلال الربع الثاني، ونحو 2.2% خلال الربع الثالث، ونحو 1.5% خلال الربع الرابع من

[57] سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/10/11 يساوي 7.8088.

[58] صلاح بديوي، مرجع سابق.

[59] أشرف بدر الدين، الاقتصاد المصري بين مرسي والسيسي، الجزيرة مباشر، 2015/1/19، انظر:
http://mubasher.aljazeera.net/articlesandstudies/2015/01/2015119101747412332.htm

السنة المالية نفسها، وقد انخفض معدل النمو في الربع الأول (من تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر) من السنة المالية 2015/2014 إلى 1.7% من الناتج المحلي[60].

أدى هذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة معدلات البطالة، حيث أن معدل النمو اللازم لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل يجب ألا يقل عن ثلاثة أمثال معدل الزيادة السكانية، وحيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل الزيادة السكانية في مصر بلغ نحو 1.7% سنوياً، فإن معدل النمو السنوي يجب ألا يقل عن 6%[61].

كما أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي يعني تقليل الدخل الحقيقي للمواطن، وبالتالي عدم قدرته على توفير احتياجاته، كما يؤدي إلى تدهور مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وهذا ما يستشعره المواطن المصري في هذه الأيام[62].

رسم رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي في مصر خلال الفترة 2012/1/1–2015/1/1 (%)[63]

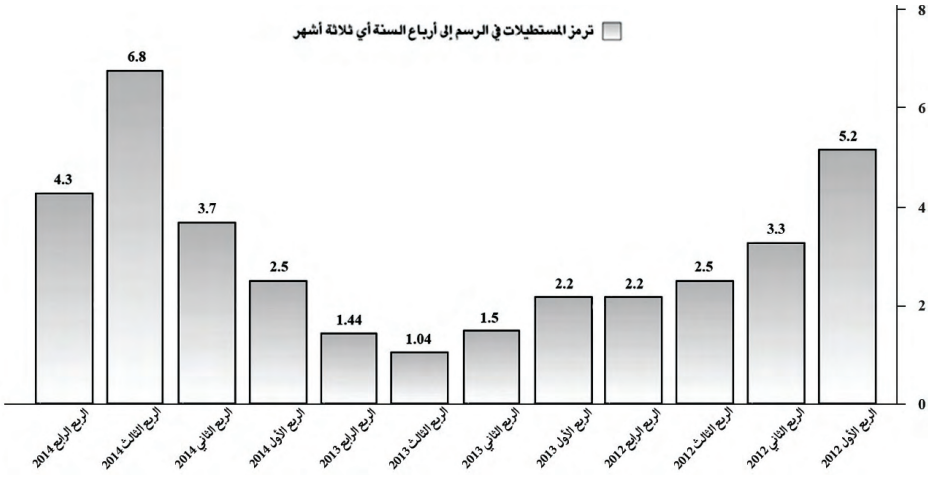

[60] Site of Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth

[61] أشرف بدر الدين، مرجع سابق.

[62] المرجع نفسه.

[63] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth

شهد العام الذي حكم فيه مرسي تخفيض مؤسسة موديز Moody's الدولية التصنيف الائتماني لمصر مرتين، ففي 2013/2/21 انخفض تصنيف مصر من بي 2 أو B2 إلى بي 3 أو B3، ثم انخفض في 2013/3/21 إلى سي أي أي 1 أو Caa1، معللة ذلك بارتفاع حدة التوتر السياسي والاضطرابات الداخلية في مصر، وقد وضع انخفاض التصنيف الائتماني لمصر الحكومة في مأزق خطير تمثل في رفع تكلفة الاقتراض سواء الداخلي منه أم الخارجي[64]. في المقابل رفعت مؤسسة موديز في 2015/4/7، بعد أقل من عام على ولاية السيسي، التصنيف الائتماني لمصر إلى درجة بي 3، وذلك من درجة سي أي أي 1، مع الاحتفاظ بنظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد، بما يعني تقليل درجة المخاطرة للاستثمار من الدرجة العالية إلى الدرجة العادية[65].

وقالت موديز إن هناك ثلاثة عوامل رئيسية وراء رفع تصنيفها الائتماني لسندات الحكومة المصرية، وكذلك السندات غير المضمونة من الدرجة الأولى المصدرة من قبل مصر بدرجة واحدة، هي تحسن أداء الاقتصاد الكلي، والحد من عوامل الضعف الخارجية، والالتزام المتواصل بالإصلاح المالي والاقتصادي. وأوضحت أنه منذ تموز/يوليو 2013 ظلت حكومات السعودية والكويت والإمارات ملتزمة بدعم مصر من خلال قيامها بتقديم ودائع ضخمة بالنقد الأجنبي للبنك المركزي المصري، مشيرة إلى أن توقعاتها بانتعاش الاستثمارات المحلية والأجنبية، يؤكدها الدعم القوي من قبل المانحين، في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي عقد في الفترة 13–2015/3/15 بشرم الشيخ[66].

وأضافت موديز في تقريرها، أن الدعم الذي جاء في أغلبيته من دول مجلس التعاون الخليجي الذي بلغ 12.5 مليار دولار في صورة مساعدات رسمية واستثمارات، بالإضافة إلى نحو 38 مليار دولار قيمة الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة خلال المؤتمر بين الحكومة المصرية ومؤسسات استثمارية، سوف يساعد في تخفيف عوامل الضعف الخارجية، كما سيقلل من احتمالات تعريض ميزان المدفوعات للخطر[67].

---

[64] إبراهيم الغيطاني، الاقتصاد المصري في عهد مرسي.. حصاد تحليلي، **المصري اليوم**، 2013/6/27، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/319442

[65] شبكة محيط، 2015/4/8، انظر: http://bit.ly/1PizBoF

[66] المرجع نفسه.

[67] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

4. العملة المصرية مقابل الدولار:

سجل الدولار الأمريكي في العام الأول من حكم مرسي ارتفاعاً قياسياً مقابل الجنيه ليصل لأعلى مستوى له في تاريخه، متخطياً مستوى السبعة جنيهات للمرة الأولى على الإطلاق، مقابل 6.07 جنيهات قبل تولي مرسي الرئاسة في نهاية حزيران/ يونيو 2012.

كما صعدت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) من مستوى 7.55 جنيهات في تموز/ يوليو 2012، إلى نحو 9.8 جنيهات حتى منتصف حزيران/ يونيو 2013، فيما تجاوز سعر صرف الجنيه الإسترليني مستوى 11.53 جنيهاً، مقابل 9.44 جنيهات في تموز/ يوليو 2012[68].

وذكر تقرير في صحيفة الأهرام، أن قيمة العملة المحلية (الجنيه المصري) انخفضت وخسرت أكثر من 18% من قيمتها أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ليسجل الدولار 7.7 جنيهات في 2013/6/30 (في السوق السوداء) و7.05 جنيهات في السوق الرسمي، بعد أن كان في 2012/6/30 في حدود 5.95 جنيهات، وعادت إلى مصر السوق السوداء للعملة بعد أن اختفت من مصر في أواخر تسعينيات القرن العشرين[69].

استمر صعود سعر الدولار بالنسبة للجنيه في عهدي عدلي منصور وعبد الفتاح السيسي، فبعد أن سجل سعر صرف الدولار 7 جنيهات عند نهاية عهد مرسي وبداية عهد منصور، ارتفع سعر الدولار إلى 7.13 جنيهات في نهاية عهد منصور وبداية عهد السيسي، ليصل إلى 7.8 جنيهات في 2015/9/27، بعد مرور نحو 15 شهراً على حكم السيسي[70]، ليبلغ سعره في 2016/4/26 نحو 8.8 جنيهات في البنوك المصرية، غير أن سعره في السوق السوداء بلغ نحو 10.7 جنيهات[71]. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة قامت في 2016/4/22، بتخصيص أربعة مليارات دولار دعماً لمصر، نصفها وديعة في البنك المركزي لدعم الاحتياطي النقدي والنصف الآخر في صورة استثمارات[72]؛ ما ساعد في وقف وتيرة انخفاض سعر الجنيه، غير أن هذا التوقف من

---

[68] اقتصاد مصر في عهد مرسي، الجزيرة.نت، 2013/6/27، انظر: http://bit.ly/1UCVaSf

[69] تقييم الوضع الاقتصادي في عهد مرسي، **الأهرام**، 2013/7/12، انظر: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/220498.aspx

[70] انظر: http://www.oanda.com/currency/historical-rates

[71] موقع مصر فايف، 2016/4/26، انظر: www.misr5.com

[72] الإمارات: أربعة مليارات دولار لدعم مصر، الجزيرة.نت، 2016/4/22، انظر: http://bit.ly/1U8Q5Wa

غير المرجح أي يستمر في ظلّ استمرار الأزمة الاقتصادية، وارتفاع وتيرة الإقبال على شراء الدولار في السوق السوداء، هذه السوق الموازية التي أصبحت المتحكم الرئيسي في سعر الجنيه المصري جراء سياسة العرض والطلب؛ بهدف زيادة الأرباح، في ظلّ عدم امتلاك الحكومة المصرية استراتيجية اقتصادية فعالة لمواجهة هذه الأزمة.

5. احتياطي النقد الأجنبي:

اختلفت المساعدات المقدمة لمصر من حيث مصدرها وقيمتها وشكلها، وذلك باختلاف السلطة الحاكمة في مصر، فبعد ثورة 25 يناير، بلغت إجمالي المساعدات التي تعهدت بها الدول العربية لمصر نحو 8.2 مليارات دولار، لم تحصل منها مصر سوى على 500 مليون دولار تمّ تخصيصه لدعم الموازنة، وأضيف إلى حساب وزارة المالية المصرية في البنك المركزي المصري في 2011/5/16[73].

وبالتركيز على المساعدات الخليجية لمصر، نجد أنها انقسمت إلى ثلاث فترات زمنية؛ الأولى: عقب ثورة 25 يناير، والثانية: عقب أول انتخابات رئاسية وصعود التيار الإسلامي، والثالثة: عقب 30 يونيو وعزل مرسي. وقد كان لتلك المساعدات أثر كبير على حجم الاحتياطي النقدي المصري.

فعقب ثورة يناير 2011 وعدت المملكة العربية السعودية بتقديم حزمة من المساعدات بقيمة 3.75 مليارات دولار، في صورة وديعة في البنك المركزي المصري، ومِنحٍ لمشاريع تنموية، ودعمٍ مباشر للموازنة المصرية، خلال 2011[74].

كما قدمت السعودية، خلال الشهور الأولى من سنة 2012، مساعدات عينية تمثلت في تأمين ألف طن متري من غاز البترول المسال، وأعلنت في أيار/ مايو 2012 عن توفير مساعدات بقيمة 500 مليون دولار. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد وعدت بتقديم ثلاثة مليارات دولار في صورة قروض وودائع ومنح[75].

---

[73] أسماء الخولي، دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي، موقع ميدل إيست أونلاين، 2014/3/29، انظر:
http://middle-east-online.com/?id=173727

[74] المرجع نفسه.

[75] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وكان لتلك المساعدات أثرها البالغ على حجم الاحتياطات النقدية لمصر، فقد كانت الزيادة الأكبر والأولى بعد ثورة 25 يناير في نيسان/ أبريل 2012 بقيمة 100 مليون دولار وارتفع وقتها الاحتياطي إلى 15.2 مليار دولار مقابل 15.1 مليار دولار في آذار/ مارس من السنة ذاتها. حيث فقدت مصر نحو نصف احتياطاتها من النقد الأجنبي خلال عام الثورة، لينخفض من نحو 36 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2010، لنحو 18.2 مليار دولار خلال كانون الأول/ ديسمبر 2011، من رصيد بلغ نحو 20.15 مليار دولار، في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2011[76].

وعقب تولي الرئيس محمد مرسي السلطة بعد انتخابات سنة 2012، كان احتياط النقد الأجنبي في بداية عهده يقدر بنحو 15.5 مليار دولار، وتقلص إلى 13.6 مليار دولار في كانون الثاني/ يناير 2013، ثم ارتفع إلى 14.426 مليار دولار خلال نيسان/ أبريل 2013، ثم زاد مرة أخرى ليبلغ 16.039 مليار دولار في أيار/ مايو 2013[77]؛ إلا أن هذه الزيارة جاءت نتيجة المساعدات القطرية والليبية، حيث تلقى البنك المركزي المصري في أيار/ مايو وديعة من قطر بقيمة 3 مليارات دولار، ووديعة من ليبيا بقيمة 2 مليار دولار[78].

وبمتابعة المساعدات الخليجية لمصر، نرى أن السعودية لم تتخذ خطوات فعلية لتوفير المساعدات لمصر حتى 2013/6/30. وبالنسبة للكويت، لم يتم الإعلان عن مساعدات محددة للاقتصاد المصري حتى 2013/6/30، أو عن رغبة في زيادة حجم الاستثمارات، والتي لا تتعدى —وفق بعض التقديرات— 2.7 مليار دولار[79].

وربما يرجع أحد أسباب التباطؤ في تقديم الأموال التي تعهدوا بها، لكون مصر تعيش حالة من التشتت بسبب التحولات السياسية المحلية، وكذلك لم تُقدم الحكومات على اتخاذ إجراءات للتعهد بسياسات اقتصادية تقنع المانحين بأن الأموال ستنفق بشكل جيد، إلا أن سرعة وصول المساعدات الخليجية لمصر بعد الانقلاب على مرسي أوحت بوجود خطة من هذه الجهات لإنجاح الانقلاب.

---

[76] المرجع نفسه.

[77] إبراهيم الغيطاني، **مرجع سابق**.

[78] مساعدات قطر وليبيا ترفع الاحتياطي النقدي بـ"المركزي" لـ 16 مليار دولار، **المصري اليوم**، 2013/6/6، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/216263

[79] أسماء الخولي، مرجع سابق.

وبعد 2013/7/3، بدأت حكومة حازم الببلاوي في مصر عملها مدعمة بحزمة من المساعدات الاقتصادية التي تقدر بنحو 12 مليار دولار، مقدمة من كل من السعودية (5 مليارات دولار)، والإمارات العربية المتحدة (4 مليارات دولار)، والكويت (3 مليارات دولار). وجاءت 50% من قيمة تلك المساعدات في شكل مِنح نقدية لا تُرَد، وأخرى عينية في شكل مشتقات النفط والغاز. وتسلمت منها مصر بالفعل 7 مليارات دولار. وقد كان لهذه المساعدات آثار إيجابية، لم تدم طويلاً، على الاقتصاد المصري[80].

وطبقاً لبيان وزارة المالية المصرية، فإن السعودية أودعت 2 مليار دولار في بداية آذار/ مارس 2014 لدى البنك المركزي المصري، إضافة إلى مِنح عينية قدمتها لمصر، تقدر بـ 1.6 مليون دولار. بينما وضعت الإمارات العربية المتحدة 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري، وقدمت منحاً نقدية تقدر بـ 1 مليار دولار، إضافة إلى مِنح عينية تقدر بنحو 1.2 مليار دولار؛ ليبلغ إجمالي ما تقدمت به لمصر 4.2 مليار دولار. وقدمت الكويت منحة لمصر مقدرة بنحو 2.7 مليار دولار، بمعدل 2 مليار دولار ودائع لدى البنك المركزي المصري، و700 مليون دولار منحاً عينية. فيما قدمت قطر منحاً عينية لمصر تقدر بنحو 200 مليون دولار[81].

ووفقاً لتصريح وزارة المالية المصرية، تعدّ تلك المساعدات التي تمّ وضعها ودائع لدى البنك المركزي دون أدنى فوائد، مساعدات يتم ردها، بينما تُعد المنح النقدية والعينية، التي يبلغ إجمالها 4.7 مليار دولار مساعدات لا تُرَد[82]. فيما يتضمن الجزء الأكبر من برنامج المساعدات والمنح التي لا ترد من كل من الإمارات والكويت، شقاً أساسياً خاصاً بتزويد مصر بدفعات جديدة ومتزايدة من الوقود والغاز، بحيث يتم تكثيف تلك الكميات قبل منتصف سنة 2014، وذلك لتفادي حدوث اختناقات كبيرة في محطات الوقود، بسبب موسم الحصاد الزراعي للمحاصيل الصيفية إلى جانب الحد من مشكلة انقطاعات الكهرباء المتتالية التي تحدث في مصر[83].

وبالفعل أسهمت المساعدات البترولية المقدمة من الدول الخليجية خلال 2013 في تلبية نسبة مهمة من الاحتياجات المصرية، حيث حصلت الحكومة المصرية على مساعدات

[80] المرجع نفسه.

[81] المرجع نفسه.

[82] المرجع نفسه.

[83] المرجع نفسه.

بترولية خليجية خلال النصف الثاني من سنة 2013، بنحو 4 مليارات دولار. وقد بدأت الحكومة الإماراتية خلال شباط/ فبراير 2014، في إمداد مصر بالمساعدات البترولية الجديدة، على أن تمتد لمدة ثلاثة أشهر قادمة، وتتضمن تلك المساعدات شحنات من البنزين والسولار والمازوت[84].

فالمساعدات الخليجية، تعكس ارتفاع القدرة على سداد ديون الدولة، بالإضافة إلى رؤية الدول الخليجية، أن تلك الفترة تُعد بداية تحسن الوضع السياسي، بما جعلها تدفع مليارات الدولارات لمساندة الأنشطة الاقتصادية. وقد دعمت تلك المساعدات احتياطي النقد الأجنبي لمصر، ووصلت به إلى حدود آمنة، كما أنها حالت دون هبوط العملة المحلية مقابل الدولار بشكل كبير، وهو ما يعني السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة؛ كون مصر تستورد أكثر من نصف احتياجاتها السلعية. وبالفعل زاد الاحتياطي النقدي الأجنبي من 14.9 مليار دولار في شهر حزيران/ يونيو 2013[85]، أي في نهاية عهد مرسي، إلى 17.1 مليار دولار نهاية كانون الثاني/ يناير 2014، بعد ضخّ حزمة المساعدات الخليجية، مما مكّن مصر من شراء مستلزماتها من السلع الغذائية.

وقدرت وزارة المالية المصرية حجم المساعدات التي تلقتها الحكومة المصرية من الدول العربية خلال السنة المالية 2014/2013، بنحو 16.7 مليار دولار. وشهدت مصر تدفقات مالية ضخمة من الدول الخليجية، السعودية والإمارات والكويت، عقب 2013/7/3، بقيمة 12 مليار دولار مرة واحدة في صورة ودائع بفائدة صفرية لدعم الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، وأكدت وزارة المالية المصرية خلال البيان المالي لموازنة السنة المالية 2015/2014، حصول مصر على مساعدات خارجية من دول الخليج في صورة منح وودائع ومواد بترولية بلغت نحو 16.7 مليار دولار خلال السنة المالية 2014/2013، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[86].

وأكد الخبير الاقتصادي الدكتور عماد كمال، أن هذه المبالغ أسهمت بشكل مباشر في تسكين كل الأزمات الاقتصادية وخصوصاً احتياطي النقد الأجنبي الذي تراجع

---

[84] المرجع نفسه.

[85] **المصري اليوم**، 2013/7/7، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/232427

[86] موقع العربية.نت، 2014/7/6، انظر: http://bit.ly/1VObRzm

بشكل كبير من 36 مليار دولار قبل انتهاء نظام مبارك في بداية 2011 إلى ما يقرب من 13 مليار دولار في بداية سنة 2013. إلا أنه نبه إلى أن استمرار الدعم العربي لا يمكن أن يستمر في صورة مبالغ ومنح مالية تتلقاها الحكومة المصرية، ولكن يجب أن تتجه المنح والدعم العربي إلى الاستثمار بشكل مباشر في مصر، وهو أفضل بكثير من استمرار المنح والاعتماد على القروض التي تتحملها الأجيال المقبلة[87].

استمرت المساعدات الخليجية خلال الرئاسة المؤقتة لعدلي منصور، ثم تواصلت في عهد عبد الفتاح السيسي، إلا أن السلطات المصرية منذ آب/ أغسطس 2013 وحتى نيسان/ أبريل 2014، لم تكشف عن تلقِّي مساعدات خليجية أو خارجية جديدة باستثناء الـ 12 مليار دولار؛ التي حصلت عليها عقب الانقلاب في 2013/7/3، واستمر الوضع حتى قبل موعد الانتخابات الرئاسية[88]. وقُبيل ترشُّح عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية، وتحديداً في 2014/5/7، فاجأ المصريين بإعلانه أن مساعدات الدول الخليجية لبلاده تبلغ أكثر من 20 مليار دولار[89]، وقال في مقابلة تليفزيونية، إن المساعدات الخليجية ليست "12 ولا 15 ولا 20 مليار دولار... أتكلم عن أموال فقط... أكثر من 20 مليار دولار الباقة كلها، وإن ما قُدِّم لمصر من المساعدات كثير، وما سيُقَدَّم لمصر مهم وقد يكون كثيراً، أنا واثق"[90].

وبعد فوز السيسي بالانتخابات الرئاسية، تواصل دعم الدول الخليجية للاقتصاد المصري، ففي مؤتمر "دعم وتنمية الاقتصاد المصري – مصر المستقبل"، الذي عقد في منتجع "جولي فيل" في شرم الشيخ في 13–2015/3/15، والذي افتتحه الرئيس السيسي بحضور ملوك وأمراء ورؤساء وساسة ولفيف من رجال أعمال من نحو مئة دولة، إضافة إلى 25 منظمة إقليمية ودولية[91]؛ قال رئيس الحكومة المصرية إبراهيم محلب، في الكلمة الختامية للمؤتمر، إن الاتفاقيات التي تمّ توقيعها باستثمار مباشر

---

[87] المرجع نفسه.

[88] أسماء الخولي، مرجع سابق.

[89] السيسي لـ"cbc": سأقسِّم المحافظات لـ 32.. وأشكر الملك عبد الله "كبير العرب".. والأشقاء قدموا لنا 20 مليار دولار، صدى البلد، 2015/3/29، انظر: http://www.el-balad.com/955266

[90] السيسي: مساعدات الخليج لمصر أكثر من 20 مليار دولار، وكالة رويترز للأنباء، 2014/5/7، انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0DN0B820140507

[91] صحيفة **الحياة**، لندن، 2015/3/14.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

خلال المؤتمر الاقتصادي بلغت قيمتها 36.2 مليار دولار، مشيراً إلى أن ثمة مشاريع ممولة سيتم تسديدها على سنوات عدّة بقيمة 18.6 مليار دولار، وأن حجم القروض من الصناديق الدولية بلغ 5.2 مليارات دولار ليصبح الإجمالي 60 مليار دولار، يضاف إليها 12.5 مليار دولار من دول الخليج[92].

تجدر الإشارة هنا إلى أن قسماً كبيراً مما عدته وسائل الإعلام المحلية والعالمية اتفاقيات، كانت اتفاقيات مبدئية أو إعلان نوايا، في حين أن الحصيلة النهائية الرسمية للاستثمارات والقروض التي حصلت عليها مصر كانت 60 مليار دولار، إضافة إلى تعهدات بدعم خليجي قدره 12.5 مليار دولار[93].

وعلاوة على ذلك، فإن إجمالي المساعدات الاقتصادية واتفاقيات الاستثمار المباشرة والتفاهمات والتعهدات الاستثمارية قد يصل إلى 130 مليار دولار، بحسب رصد أولي لنتائج المؤتمر الاقتصادي[94]. وبحسب ما قال وزير الاستثمار المصري أشرف سلمان خلال المؤتمر، فإن الاتفاقيات الموقعة، والأخرى المتوقع البدء فيها وصلت قيمتها إلى 130 مليار دولار، وهي تتوزع بين اتفاقيات الاستثمار الفعلي التي تُعدُّ عقوداً نهائية بلغت جملتها 15 مليار دولار، و18 مليار دولار اتفاقيات تمويل وتركيب وتشغيل وتمويل محطات طاقة تحتفظ الدولة بملكيتها، و5.2 مليارات دولار اتفاقيات لمنح وقروض وقعتها وزارة التعاون الدولي، و92 مليار دولار مذكرات تفاهم وقعتها الحكومة مع المستثمرين[95].

وتوزع الدعم الخليجي الذي أعلن عنه في اليوم الأول للمؤتمر الاقتصادي على النحو التالي[96]:

- الكويت: 4 مليارات دولار (استثمارات).
- السعودية: 4 مليارات دولار (مليار دولار واحد وديعة و3 مليارات استثمارات).

---

[92] صحيفة **السفير**، بيروت، 2015/3/16، انظر: http://assafir.com/Article/5/407834/AuthorArticle

[93] **القدس العربي**، 2015/3/15.

[94] **السفير**، 2015/3/16.

[95] **المرجع نفسه**.

[96] **المرجع نفسه**.

- الإمارات: 4 مليارات دولار (2 مليار دولار وديعة و2 مليار استثمارات).
- عُمان: 500 مليون دولار (250 مليون دولار وديعة و250 مليون استثمارات).

ولكن قياس مدى نجاح هذا المؤتمر الاقتصادي من عدمه سيتحدد مع إنجاز المشاريع والاستثمارات المرتقب ضخها لاحقاً.

هذه الحزمة من المساعدات أدت إلى الزيادة في احتياط النقد الأجنبي، ليسجل أعلى مستوى له بعد ثورة 25 يناير 2011، حيث بلغ احتياط النقد الأجنبي 20.52 مليار دولار في نيسان/ أبريل 2015، بعد أن تراوح هذا الاحتياط بين 16.89 مليار دولار و15.31 مليار دولار في الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2014 وشباط/ فبراير 2015[97]. غير أن هذا الاحتياط تراجع في الأشهر التي أعقبت المؤتمر الاقتصادي، حيث سجل الاحتياط 19.58 مليار دولار في نيسان/ أبريل 2015، و20.07 مليار دولار في أيار/ مايو 2015، و18.53 مليار دولار في حزيران/ يونيو 2015، و18.09 مليار دولار في تموز/ يوليو 2015[98].

رسم رقم (2): احتياطات النقد الأجنبي من بداية أيلول/ سبتمبر 2014 إلى نهاية آب/ أغسطس 2015 (بالمليون دولار)[99]

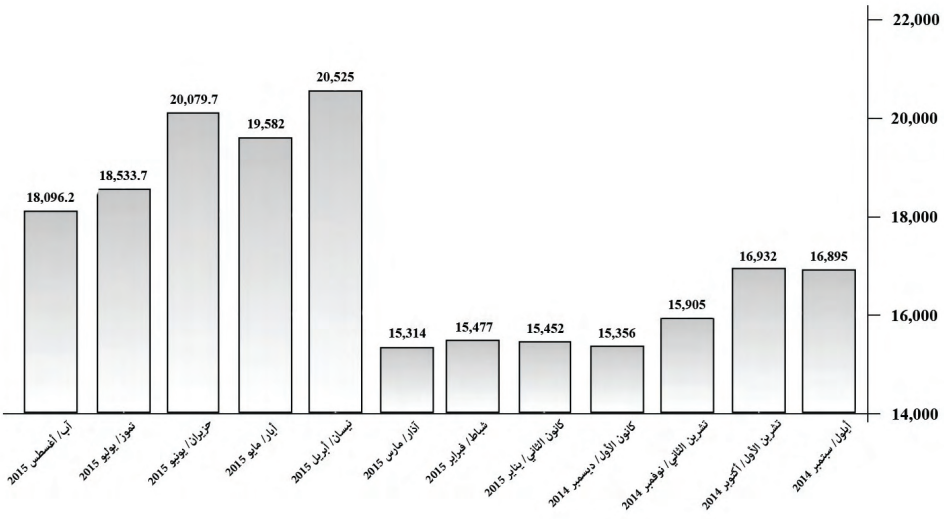

[97] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/foreign-exchange-reserves

[98] Ibid.

[99] Ibid.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

6. التضخم:

يعرف التضخم بأنه نسبة التغير في أسعار المستهلكين، أو هو انخفاض في قيمة العملة[100]، وعندما يواجه الاقتصاد حالة تراجع في معدلات التضخم، فإن عبء الديون العامة والخاصة يرتفع، وتحتاج الحكومات إلى خفض القيمة الحقيقية للدين لتخفيض عبء الدين عن كاهل المدينين من خلال رفع معدلات التضخم لتنشيط مستويات الإنفاق مرة أخرى، ومن ثم النمو؛ ولذلك تقوم الحكومات بضخ كميات هائلة من النقود لرفع معدل التضخم، مستهدفة رفع المستوى العام للأسعار إلى مستويات قريبة من التضخم المنخفض، غالباً 2%[101].

اتبعت الحكومة المصرية بعد انقلاب 3 يوليو هذه السياسة الاقتصادية بشكل غير مدروس؛ ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم، خصوصاً أن طباعة النقود شهدت تصاعداً لا يتناسب مع أداء معدلات النمو الاقتصادي، أو تدفقات النقد الأجنبي لمصر، أو زيادة في الرصيد الذهبي لها. فوفق بيانات النشرة الاقتصادية للبنك المركزي المصري عن أيلول/ سبتمبر 2014، قفز حجم النقد المطبوع فقط في تموز/ يوليو 2014 لنحو 15.2 مليار جنيه (نحو 2.13 مليار دولار)[102]، بينما كان المتوسط الشهري لطباعة النقود خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2014 نحو 5 مليارات جنيه (نحو 718 مليون دولار)[103]، مع الاستمرار بطرح سندات مالية للاستدانة من القطاع المحلي، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام المحلي، وقد أدت هذه السياسة، إضافة إلى البدء في رفع الدعم عن المنتجات البترولية والكهرباء، إلى وصول معدل التضخم خلال الفترة أيار/ مايو – تموز/ يوليو في السنة المالية 2014/2013 إلى نحو 10.3%، مقابل نحو

---

[100] أشرف بدر الدين، مرجع سابق.

[101] محمد إبراهيم السقا، لماذا تحاول الحكومات رفع معدل التضخم في أوقات الأزمات؟، العربية.نت، 2013/6/14، انظر: http://bit.ly/1Ybpd94

[102] سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2014/7/1 يساوي 7.132.

[103] عبد الحافظ الصاوي، تداعيات تمادي مصر في طباعة النقود، الجزيرة.نت، 2014/10/22، انظر: http://bit.ly/1PfDV6t

ملاحظة: معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال الفترة 2014/1/1–2014/6/1 يساوي 6.9625.

6.7% في الفترة نفسها من السنة المالية 2013/2012، وكانت السلع الغذائية أكثر السلع ارتفاعاً في أسعارها، مما زاد من معاناة المواطنين وأدخل شرائح جديدة من المصريين إلى دائرة الفقر[104].

خلال العام الأول من ولاية السيسي بقي معدل التضخم مرتفعاً بشكل عام، وقد بلغت أعلى نسبة له 13.1% خلال أيار/ مايو 2015، فيما بلغت أدنى نسبة له 9.1% خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أما في الشهرين الأولين من بداية العام الثاني لولاية السيسي، أي خلال تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2015، فقد انخفض معدل التضخم ليسجل 8.38% و7.9% على التوالي[105].

رسم رقم (3): معدل التضخم في مصر خلال الفترة أيلول/ سبتمبر 2014 – آب/ أغسطس 2015 (%)[106]

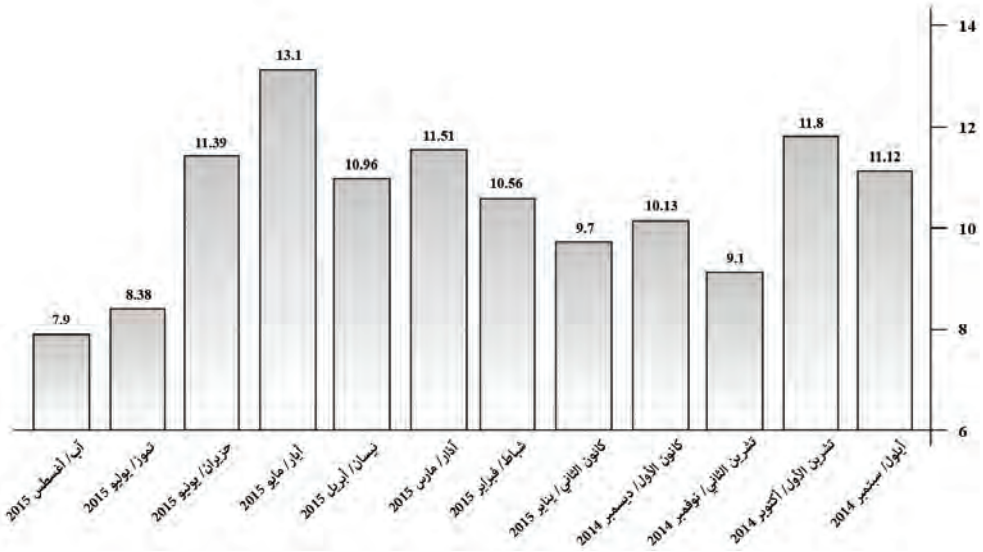

[104] محمود مكاوي، تحليل ... مصر بالأرقام بين حكم مبارك والعسكري والإخوان (الحلقة الأولى)، موقع مباشر، 2013/12/4، انظر: http://bit.ly/1sx515D

[105] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi

[106] Ibid.

رسم رقم (4): معدل التضخم في مصر خلال الفترة كانون الثاني/ يناير 2010 – آب/ أغسطس 2015[107]

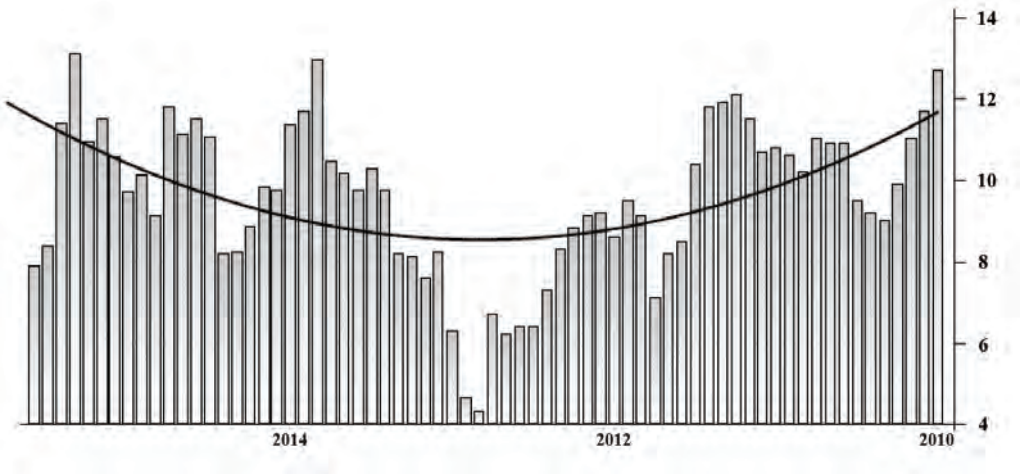

7. الدَّين العام:

يُعرف الدين العام بـ"ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات، وهو ظاهرة عالمية مقبولة، ولكن وفق ضوابط وحدود، مثل نسبته من الناتج المحلي حيث يمثل معدل الأمان عدم تجاوز نسبة الدين العام لنسبة 60% من قيمة إجمالي الناتج المحلي"[108].

شكلت مسألة الدين العام إحدى المعضلات الرئيسية بالنسبة للحكومات المصرية بعد ثورة 25 يناير، وقد شُنّت الحملات الإعلامية التحريضية ضدّ الرئيس مرسي، واستُخدم تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وزيادة مديونية الدولة كإحدى ذرائع تنفيذ الانقلاب على مرسي، على الرغم من أن الفترة التي قضاها مرسي في الحكم لم تتعد عاماً واحداً، ومن غير المنطقي أن يستطيع أي رئيس للبلاد أن ينتشل الوضع الاقتصادي المتردي خلال هذه الفترة من الحكم؛ خصوصاً أن هذا التردي كان نتيجة تراكم عشرات السنوات من الفساد الإداري وغياب التخطيط الاقتصادي الذي يرتكز على اقتصاد الإنتاج لا اقتصاد الاستهلاك والاقتصاد الريعي، أضف إلى ذلك أن أجهزة

[107] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi/forecast

[108] محمود مكاوي، مرجع سابق.

الدولة الإدارية والاقتصادية وحتى القضائية، لم تكن تتعاون لا مع الرئيس ولا مع حكومته التنفيذية.

لم يتغير الوضع بعد الانقلاب على مرسي، بل على العكس، فقد زادت المديونية المحلية والخارجية، وبلغت مراحل خطيرة، في ظلّ غياب المحاسبة البرلمانية —بعد حصول مؤيدي الانقلاب على الأغلبية البرلمانية— وإحجام السلطات القضائية والرقابية عن المحاسبة، وتواطؤ الأحزاب والقوى التي دعمت الانقلاب؛ تحت ذريعة الحفاظ على استقرار النظام، وقطع الطريق أمام عودة "الإسلاميين" إلى الحكم. وفي المحصلة ستدفع الأجيال المصرية الحاضرة والقادمة الثمن الأكبر، من خلال تزايد المديونية العامة، ما يجعها تحت رحمة الضرائب المتزايدة، وارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، والفقر المقزع.

وإذا تتبعنا تطور ارتفاع الدين العام في مصر، فنجد أن الدين العام بشقَّيه المحلي والخارجي استمر بالارتفاع بعد خلع الرئيس مبارك حتى بلغ مستويات خطيرة في عهد السيسي حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لكن هذا لا يعني أن الثورة التي أطاحت بمبارك أضرت بالبلاد اقتصادياً بدل أن تنقذها، بل يصح القول هنا، إن من أضر بالبلاد هو من انقلب على الثورة قبل أن تحقق مبتغاها، وانقلب على أول رئيس مدني منتخب، وعطل الآليات التشريعية والدستورية التي تشكل صمام الأمان للاستقرار والتطور الاقتصادي؛ من خلال ما تسن وتشرّع من وسائل رقابية وآليات تشريعية اقتصادية وغير اقتصادية.

ووفق تقارير وبيانات البنك المركزي المصري، فإن الدين المحلي عند نهاية حكم مبارك بلغ نحو 150.27 مليار دولار، فيما بلغ الدين الخارجي نحو 40 مليار دولار. ارتفع هذا الدين بشقه المحلي في نهاية فترة حكم المجلس العسكري عقب ثورة 25 يناير، والتي استمرت لمدة عام ونصف العام تقريباً، حيث وصل الدين المحلي نحو 193.51 مليار دولار، أما الدين الخارجي فقد تراجع إلى نحو 34.4 مليار دولار عند نهايتها[109]. أما في عهد مرسي فتواصل ارتفاع الدين المحلي ليبلغ نحو 238.06 مليار دولار، كما ارتفع الدين الخارجي ليصل إلى نحو 43.23 مليار دولار. وواصل الدين العام بشقَّيه المحلي والخارجي ارتفاعه في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، حيث بلغ الدين المحلي في نهاية حكمه، نحو 261.7 مليار دولار، فيما بلغ الدين الخارجي نحو

[109] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

46 مليار دولار[110]. استمر مسلسل ارتفاع الدين العام في عهد السيسي، الذي قاد انقلاباً ضدّ مرسي تحت مبررات تردي الوضع الاقتصادي والسياسي، وبلغ الدين المحلي نحو 301.5 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2015، أما الدين الخارجي فبلغ نحو 47.8 مليار دولار في الفترة نفسها[111].

اتبعت الحكومات المصرية بعد الانقلاب سياسة القفز إلى الأمام في تعاملها مع الوضع الاقتصادي ومعالجة المديونية؛ فراكمت الديون وما يستحق عليها من خدمة تلك الديون، بل وزادتها من خلال اقتراض وطرح سندات خزينة، ومن خلال طباعة كميات كبيرة من الجنيهات المصرية مع خفض قيمتها من حين إلى آخر؛ ما فاقم الوضع الاقتصادي وأدخل البلاد في دوامة خطيرة من المستبعد أن تخرج منه إذا استمرت في سياستها هذه. ففي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، أعلنت وزارة المال المصرية عن طرح سندات خزينة بقيمة 281.5 مليار جنيه (نحو 36 مليار دولار أمريكي) في الربع الثاني من السنة المالية 2016/2015، وأعلنت في جدولها الزمني لسندات الخزينة، "طرح سندات خزينة لآجال 91، و182، و273، و364 يوماً". كما أعلنت طرحها في الفترة ذاتها، سندات خزينة بقيمة 82.4 مليار جنيه (نحو 10.5 مليار دولار أمريكي)، تتراوح آجال دفعها بين أيلول/ سبتمبر 2018 وكانون الأول/ ديسمبر 2025[112].

وفي هذا الخصوص، أكدت يمن الحماقي، أستاذة الاقتصاد بجامعة عين شمس، أن زيادة الدين العام بهذا الشكل وتجاوزه المعدلات القياسية العالمية والتي تتراوح عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تجاوز عجز الموازنة (المقدر بـ 9.5%) لتلك المعدلات المتعارف عليها دولياً وهي 3%، يعني أن الحكومة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص خطط التنمية؛ وبالتالي المزيد من الضغوط على الفقراء[113]. وتقول إن الخطر الأكبر هو لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي من أجل سدّ العجز، وليس الاستثمار والتنمية، وهو ما يسمى "تدوير القروض".

---

[110] أشرف بدر الدين، مرجع سابق.

[111] صحيفة **الدستور**، القاهرة، 2016/3/15، انظر: http://www.dostor.org/1002721

[112] مصر تطرح سندات خزينة، **الحياة**، 2015/10/4، انظر: http://bit.ly/25O9vTZ
ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/10/4 يساوي 7.8139.

[113] عادل القاضي، مصر تواجه شبح اليونان.. الديون تعادل 90% من الناتج الإجمالي، **صحيفة التقرير**، 2015/7/10، انظر: http://bit.ly/29QurUs

أيضاً، يقول رشاد عبده، أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم الإدارية، إن لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنوك لسد العجز في الموازنة العامة هو السبب في ارتفاع الدين العام المحلي، خصوصاً أن الحكومة لا تسدد ما تقترضه؛ وبالتالي فإن إجمالي الدين العام المحلي ارتفع من عام لآخر حتى وصل إلى مستوى قياسي زاد فيه عن ألفي مليار جنيه (نحو 262.9 مليار دولار أمريكي). وأشار إلى أن الموازنة العامة للسنة المالية 2015/2014 كانت تعاني عجزاً قيمته 260 مليار جنيه (نحو 34.2 مليار دولار أمريكي) اقترضتهم الحكومة ولم يتمّ تسديدهم، والموازنة الجديدة للسنة المالية 2016/2015 تعاني عجزاً قدره 251 مليار جنيه (نحو 32.99 مليار دولار أمريكي)، ستقترضهم الحكومة؛ وبالتالي فإن الدين المحلي سيزيد بهذه القيمة[114].

ووصف عبده لجوء الحكومة إلى الاقتراض بالشكل الحالي بأنه أمر "غير محمود"؛ لأنها تقترض فقط لمجرد سدّ العجز في الموازنة العامة، قائلاً: إذا كانت الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لزيادة فرص التشغيل والإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وتحصيل الضرائب؛ فإن هذا أمر محمود، أما غير ذلك فإن الدين هنا سيكون "مذلة في النهار ومهانة بالليل"[115].

رسم رقم (5): الناتج المحلي الإجمالي من 2006 إلى نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 (بالمليار دولار)[116]

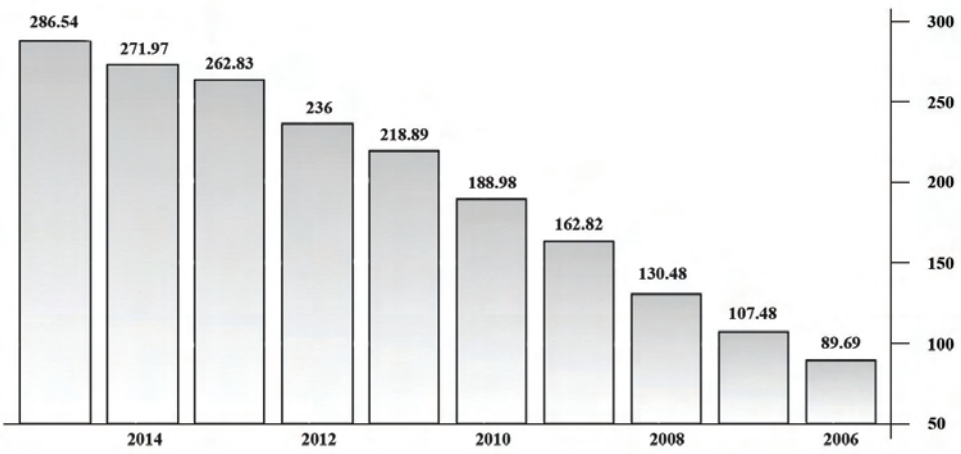

[114] **المرجع نفسه**.
ملاحظة: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري في 2015/7/1 يساوي 7.60833.

[115] **المرجع نفسه**.

[116] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

8. البطالة:

انخفض معدل البطالة في مصر إلى 12.7% من إجمالي قوة العمل، خلال الربع الثاني من سنة 2015، مقابل 12.8% خلال الربع الأول من السنة نفسها. وكان معدل البطالة قد بلغ 12.9% خلال الربع الأخير من سنة 2014، مقابل 13.1% خلال الربع الثالث من 2014، و13.3%، خلال الربع الثاني من سنة 2014، و13.4% خلال الربع الأول من السنة نفسها. فيما بلغ معدل البطالة 13.4% في الربع الأخير من سنة 2013، مقابل 13.4% خلال الربع الثالث من سنة 2013، مقابل 13.3% خلال الربع الثاني، وكان معدل البطالة قد ارتفع خلال الربع الأول من سنة 2013 إلى 13.2%، بعد أن كانت نسبة البطالة قد بلغت 13% خلال الربع الأخير من 2012، و12.5% خلال الربع الثالث من سنة 2012[117].

رسم رقم (6): معدل البطالة في مصر خلال الفترة 2012–2015 (%)[118]

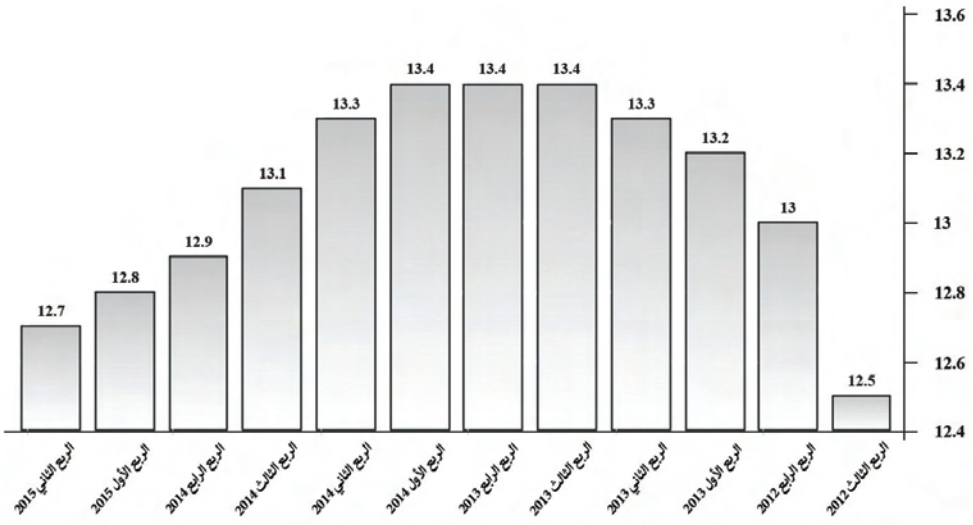

[117] Trading Economics, http://ar.tradingeconomics.com/egypt/unemployment-rate

[118] Ibid.

9. الفقر:

أكدت نهلة زيتون مسؤولة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في أيار/ مايو 2015، أن 40% في مصر يعيشون تحت خطّ الفقر[119]. وكانت نسبة الفقر قد بلغت 26.3% من إجمالي السكان في السنة المالية 2014/2013[120]. وكشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنه في السنة المالية 2013/2012 ارتفعت نسبة الفقراء في مصر إلى 26.3% من إجمالي عدد السكان، بينما انخفضت نسبة من هم في فقر مدقع إلى 4.4% في السنة المالية 2013/2012 مقارنة بنحو 6.1% من إجمالي السكان في السنة المالية 2009/2008. ووصلت نسبة الفقراء خلال السنة المالية 2011/2010 إلى 25.5%، بينما بلغت 21.6% من إجمالي السكان في السنة المالية 2009/2008[121].

10. قطاع السياحة:

تأثر قطاع السياحة في مصر، والذي يُعدّ من المصادر المهمة التي تؤمن مداخيل ثابتة لخزينة الدولة، بالاضطرابات السياسية والأمنية التي أصابت البلاد بعد ثورة 25 يناير، ودخول مصر في نفق مظلم جراء الانقلاب على مرسي في 2013/7/3، وما أعقبه من أحداث واضطرابات أمنية وسياسية ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، مع الأخذ بالاعتبار أن هذا القطاع كان قد بدأ يستعيد عافيته خلال فترة حكم مرسي.

وكانت مداخيل قطاع السياحة تمثل نحو 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 14.4% من إيرادات مصر من العملات الأجنبية قبل ثورة 25 يناير[122]، حيث زار مصر نحو 14.7 مليون سائح سنة 2010 محققاً حينها عائدات للبلاد بنحو 12.5 مليار دولار، لكن هذا العدد انخفض سنة 2011 إلى 9.8 ملايين سائح بعائدات بلغت 8.8 مليارات

---

[119] مسؤول بالأمم المتحدة: 40% في مصر يعيشون تحت خط الفقر، **اليوم السابع**، 2015/5/3، انظر: http://bit.ly/1XHh7Xn

[120] "القومي للبحوث الاجتماعية": 26.3% من سكان مصر فقراء، **اليوم السابع**، 2015/2/25، انظر: http://bit.ly/1U2PQxu

[121] **المصري اليوم**، 2014/10/16، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/545130

[122] مصر تطمح إلى 8 بلايين دولار إيرادات سياحية، **الحياة**، 2015/9/29، انظر: http://bit.ly/1L2C9bm

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

دولار فقط[123]، ثم انخفض مجدداً إلى 9.5 ملايين سائح في 2013[124]. وقال وزير الصناعة والتجارة الخارجية حاتم صالح، إن إيرادات مصر من السياحة بلغت 14 مليار دولار خلال السنة المالية 2013/2012[125].

لا يبدو أن هذا القطاع مقبل على التعافي والانتعاش؛ في ظلّ استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، خصوصاً مع إصرار السلطات الحاكمة في مصر على اتباع سياسة الإقصاء تجاه القوى السياسية المعارضة، واستخدام الوسائل الأمنية في مواجهة مضاعفات انقلاب 3 يوليو، دون البحث على آلية شراكة سياسية تؤدي إلى إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح.

وقد علّل وزير السياحة المصري في عهد السيسي، هشام زعزوع، عدم وصول قطاع السياحة إلى الحالة التي كان عليها قبل ثورة 25 يناير، بسبب الأوضاع الأمنية واستمرار أعمال العنف في البلاد. وأعرب زعزوع عن أمله في تعافي السياحة خلال عامين إلى ثلاثة أعوام في حال النجاح في تحقيق نمو سنوي بين 15 و20% في أعداد السيّاح والإيرادات، إلا أنه ربط هذا التعافي بحال عدم حدوث أيّ "أحداث مقلقة" في البلاد. وأضاف أن عدد السيّاح الوافدين إلى مصر منذ مطلع سنة 2015 وحتى نهاية آب/ أغسطس من السنة نفسها "بلغ 6.6 مليون سائح مقابل 6.3 مليون سائح قبل عام بزيادة 4.9% (...) وبلغت الإيرادات 4.592 مليار دولار مقارنة بـ 4.509 مليار دولار قبل عام". وأضاف: "إذا حافظنا على معدل الزيادة في عدد السياح سنصل إلى 10 ملايين سائح في نهاية العام الحالي وقد نزيد زيادة طفيفة (...) سنحقق إيرادات بين 7.5 و8 مليارات دولار في نهاية 2015 وبين 9 و10 مليارات في سنة 2016 مع زيادة النمو في عدد السياح إلى أكثر من 10%"[126].

ويشير أحدث رقم مستهدف لأعداد السياح والإيرادات في أيلول/ سبتمبر 2015، إلى أن مصر خفضت سقف طموحاتها للقطاع الذي عانى من الاضطرابات في السنوات

---

[123] اقتصاد مصر في عهد مرسي، الجزيرة.نت، 2013/6/27.

[124] مصر تطمح إلى 8 بلايين دولار إيرادات سياحية، **الحياة**، 2015/9/29.

[125] وزير صناعة مرسي: لم نفشل وتعرضنا لتآمر ممنهج، حوار مع وزير الصناعة والتجارة الخارجية حاتم صالح في عهد الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، **العربي الجديد**، 2014/4/30، انظر:
http://bit.ly/1UCWzYO

[126] مصر تطمح إلى 8 بلايين دولار إيرادات سياحية، **الحياة**، 2015/9/29.

القليلة الماضية، بعد أن كانت تستهدف سنة 2015 جذب ما بين 11–11.5 مليون سائح، وإيرادات بين 9–9.5 مليارات دولار. وكان عدد السياح في مصر بلغ خلال سنة 2014 نحو 9.9 ملايين سائح مقابل 9.5 ملايين سائح في سنة 2013، وبلغت الإيرادات 7.5 مليارات دولار سنة 2014 مقابل 5.9 مليارات سنة 2013[127].

تلاشت أمنيات وزير السياحة زعزوع حول الاستقرار الأمني وتزايد أفواج السائحين، بعد وقوع حادثة تحطم طائرة الركاب الروسية في أجواء سيناء في 2015/10/31، وعلى متنها 224 راكباً روسياً لم ينجُ أحد منهم؛ خصوصاً بعد أن أكدت السلطات الروسية صحة فرضية التحطم جراء زرع قنبلة داخل الطائرة[128]، والتي ساندتها تبني تنظيم الدولة الإسلامية عملية الإسقاط[129]، وقيام عدة دول أوروبية، كبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، وروسيا، بتعليق رحلات طائراتها المدنية إلى سيناء، وتحذير رعاياها من السفر إلى سيناء، كما قامت بعلمية إجلاء رعاياها من هناك[130].

لا شكّ أن لهذه الحادثة تداعيات سياحية اقتصادية على مصر، فمنذ ثورة 25 يناير كانت روسيا هي المنقذ الأول للسياحة المصرية المتراجعة، حيث تصدرت دول العالم في هذا المجال بمعدل تجاوز ثلاثة ملايين سائح سنوياً، يذهب معظمهم إلى منتجعات جنوب سيناء إضافة إلى الغردقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر[131].

تتحدث الأرقام أيضاً عن أن الروس يمثلون نصف السياحة الواردة إلى شرم الشيخ تقريباً، وهو ما يعني خسائر فادحة لقطاع السياحة المصري، خصوصاً وأن الفترة التي وقع فيها الحادث والتي تمتد إلى نهاية كانون الثاني/ يناير 2016، كانت تمثل ذروة الموسم السياحي الشتوي في مصر، وضياعه يعني خسائر فادحة لقطاع السياحة.

---

[127] **المرجع نفسه**.

[128] موسكو تؤكد تفجير الطائرة بسيناء وبوتين يتوعد، الجزيرة.نت، 2015/11/17، انظر: http://bit.ly/1UpnxDq

[129] تنظيم الدولة يتبنى إسقاط الطائرة الروسية بسيناء، الجزيرة.نت، 2015/11/30، انظر: http://bit.ly/1YfPjbp

[130] مصر.. ليس سقوط طائرة فحسب، الجزيرة.نت، 2015/11/7، انظر: http://bit.ly/1Oek8uH

[131] المرجع نفسه.

رابعاً: مشروع توسعة قناة السويس وتنمية محورها:

طرح الرئيس محمد مرسي مشروع تنمية محور قناة السويس الذي تضمن إقامة منطقة تنمية كاملة، صناعية وزراعية وتجارية وخدمية وتكنولوجية، يبلغ عرضها 7–10 كم، تمتد على طول القناة بالكامل (193 كم)؛ ويهدف إلى جذب المستثمرين من مصر وجميع أنحاء العالم.

ويتكون المشروع المفترض من أربع مراحل: أولها إنشاء محطات الترانزيت التي تختص بتفريغ الحاويات ثم يعاد تصديرها كما هي، وفي المرحلة الثانية يتم إعداد وإنشاء مراكز التوزيع، حيث يتم فيها تفريغ الحاويات البترولية والسيارات في الموانئ المحورية، ويتم توزيعها كما هي، ولكن لأماكن متفرقة. وفي المرحلة الثالثة تقام على أطراف هذه الموانئ خدمات لوجيستية، وفي المرحلة الرابعة يتم إنشاء مناطق لوجيستية وخدمية، والتي تستوعب الموانئ المحورية على طول خطّ القناة، لتنتقل إلى المناطق الصناعية واللوجيستية التي تتمركز على أطراف القناة ليعاد تصنيعها وتوزيعها[132].

وتبلغ مساحة المحور الخدمي والتنموي للمشروع سبعة آلاف كيلومتر، ليضم خمسة محافظات هي السويس، وبورسعيد، والإسماعيلية، وشمال سيناء، وجنوب سيناء. وتصل قيمة العائدات التي كانت متوقعة بانتهاء المراحل الأربع إلى مئة مليار دولار، وهو الرقم نفسه الذي روَّج مؤيدو السيسي إلى تحقيقه بعد إنشاء التفريعة الجديدة[133].

ووفقاً للدراسة التي أعلنت عنها وزارة الإسكان باعتبارها إحدى الجهات المشرفة على تنفيذ المشروع، فإن فكرة مشروع تنمية قناة السويس يمكن تلخيصها في إقامة إقليم متكامل، اقتصادياً وعمرانياً ومكانياً ولوجيستياً، بين مينائي شرق التفريعة في الشمال ومينائي العين السخنة والسويس في الجنوب، ليمثل مركزاً عالمياً في الخدمات اللوجيستية والصناعة، يقدم خدمة إضافية للعملاء بأقل تكلفة وبأعلى كفاءة.

وتوقعت الدراسة أن يجعل هذا المشروع مصر في مركز عالمي للنقل يدر لها 20–25 مرة من العائد الذي كانت تحصل عليه في مطلع سنة 2013، من رسوم المرور بالقناة، التي يمر بها 10% من بضاعة العالم و20% من تجارة الحاويات سنوياً. وعلى الرغم من

[132] قناة السويس.. محور مرسي وتفريعة السيسي، الجزيرة.نت، 2015/8/5، انظر: http://bit.ly/1UhUF46

[133] المرجع نفسه.

أن إجمالي حجم التجارة العابرة في القناة يقدر بنحو 1,692 مليار دولار سنوياً، فإن عائد قناة السويس لا يتجاوز 0.3% (5.2 مليارات دولار سنوياً) من قيمة هذه التجارة. وتقدر تكلفة مشروع مركز الخدمات اللوجيستية بنحو 10 مليارات دولار، إضافة إلى 5 مليارات أخرى لإقامة البنية الأساسية[134].

وكان من المتوقع أن يدر هذا المشروع إيرادات قد تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً تسهم في انتشال الاقتصاد المصري من عثرته، ويوفر فرص عمل تزيد عن المليون بنهاية مراحل المشروع في سنة 2030، كما كان من المحتمل أن يؤدي إلى إقامة مشروعات عمرانية متكاملة تستهدف استصلاح وزراعة نحو أربعة ملايين فدان (نحو 16,187.4 كم^2)؛ لذا فإن إنشاء هذا المركز اللوجيستي يعد أولوية كبرى يجب أن توجه إليها حكومة مرسي الاهتمام[135].

ووجه مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق؛ رسالة إلى شعب مصر، عبر صفحته على الفيس بوك، قال فيها: "اعلموا أن مشروع ممر قناة السويس هو مشروع القرن الـ21 لمصر اقتصادياً، ولن يستفيد منه المصريون فقط، بل والعالم أجمع سيستفيد منه. أنتم أمام مشروع ضخم يوازي حفر قناة السويس من جديد. أنتم مقبلون على ثورة اقتصادية حقيقية، وعلى الجميع التكاتف من أجل نجاح ثورتكم"[136].

نُظر إلى الجيش المصري كأحد أهم المستفيدين والمهتمين بإيقاف مشروع توسعة قناة السويس، لأن تحويل قناة السويس إلى مركز لوجيستي ضخم ومركز للتصنيع الثقيل، لطالما كان هدفاً يرنو إليه بصر المخطّطين الاقتصاديين في الجيش، الذين تقدّموا بمختلف الاقتراحات لإقامة محطات طاقة شمسية ورياحية (من ريح)، وطاقة باطن الأرض في منطقة السويس وحولها، للإفادة من قدرات المنطقة الصناعية. وبالطبع، ستلعب الشركات التي يملكها الجيش أدواراً رئيسية في عمليات البناء وتوفير المعدات لمثل هذه المشاريع. إذ إن وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع لديهما مصانع قادرة على صناعة سلع مثل الأبراج، ومسنّنات تغيير السرعة في السيارة، والزجاج

---

[134] أمل خيري، مشروع تطوير قناة السويس كلمة السر في عداء الإمارات لمصر، الشعب الجديد الإلكترونية، 2013/1/8، انظر: http://bit.ly/1UCXusk

[135] المرجع نفسه.

[136] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المعزول المستخدم في طوربينات الريح. وحين أعلن مسؤولو حزب الحرية والعدالة في أواخر سنة 2012 عن الخطط لتحويل القناة إلى مركز لوجيستي عالمي، بدا أن الإرادة السياسية ودعم الدولة لمثل هذا المشروع سيتوافران أخيراً[137].

لكن، وفيما كان حزب الحرية والعدالة يعلن عن خطط القناة، كشف مستشار حكومي مصري النقاب عن أن الإشراف على التوسيع سيوضع بين يدي رئيس واحد سيكون في رتبة نائب رئيس الوزراء ويكون تابعاً مباشرة لمرسي، الأمر الذي جعل القوات المسلحة مجرد واحدة من مجموعة هيئات حكومية منخرطة في هذا الجهد. وقد كانت هذه الخطوة الهادفة إلى تهميش دور الجيش في أكبر مشروع للبنى التحتية منذ عقود، حاسمة في جعل حزب العدالة والتنمية يخسر دعم القوات المسلحة[138].

ليس من المبالغة في شيء إبراز الأهمية الكبيرة التي يوليها الجيش للقناة، ليس فقط في مجال العائدات، بل أيضاً في تزويد القوات المسلحة المصرية بالتبرير لإقحام نفسها في النقاشات حول التخطيط الاقتصادي طويل الأمد. فالعديد من الخدمات المرتبطة بالقناة كانت تقدّمها أساساً شركات مرتبطة بالجيش، وكانت هذه ستتضرر إذا ما استُبعِدَت القوات المسلحة عن عمليات اتخاذ القرار المتعلّقة بخطط تنمية القناة. وتزعم نظريات المؤامرة أن البيع الوشيك للقناة إلى مصالح أجنبية، كان دوماً الوسيلة الكلاسيكية لتعبئة المعارضة الوطنية للحكومات القائمة، ولتذكير المواطنين بمسؤولية الجيش في تأمين الموارد الاستراتيجية لمصر[139].

إن الأهمية الاقتصادية للقناة وأبعادها الرمزية، جعلا خطة توسيع هذا الممر المائي نقطة الارتكاز للصراع المتفاقم بين القوات المسلحة وحزب الحرية والتنمية. وقد حددت عاصفة البيانات الرسمية التي تلت الإعلان المبدئي لحزب الحرية والعدالة، الخطوط الفاصلة التي حاول كل طرف أن يرسمها حول مناطق سلطته. ففي 2013/3/19، أعلن مرسي أن الهند ستكون الشريك الأول لمصر في عملية التوسيع الضخمة. لكن بعدها بيومين، جاء في عنوان لصحيفة مصر الجديدة: وزير الدفاع السيسي يحذِّر مرسي وقنديل: لن يكون هناك عنوان يُعطى للأرض قرب القناة. ونُسِبَ إلى مسؤول عسكري

---

[137] شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية،" موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015/4/15، انظر: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=59727#

[138] المرجع نفسه.

[139] المرجع نفسه.

قوله في المقال إن خطط الحكومة لتوسيع القناة، لن تخطو خطوة إلى الأمام إلى أن تُقرّ القوات المسلحة التفاصيل. وحذَّر المسؤول من أيّ انخراط أجنبي في المشروع، ما قد يتسبّب بنزاعات مستقبلية (في إشارة إلى مفاوضات مرسي مع الهند). وواصل المسؤول حديثه معدداً لائحة بمطالب القوات المسلحة، التي شملت حصر السلطان التشريعي بمحاكم مصر في أيّ نزاعات تتعلّق بالمشاريع الصناعية أو التجارية، وقواعد أكثر صرامة تُفرَض على الشركات الأجنبية[140].

وقد كرّر ناطق عسكري لاحقاً هذه المطالب، وأصرّ على أن الشركات والمشرفين المنخرطين في المشروع يجب أن يحظوا باحترام واسع النطاق ويكونوا غير خاضعين إلى نزوات أو هوى أيّ حزب سياسي بعينه (وهي لغة مرمّزة تريد الإشارة إلى الدور القيادي للقوات المسلحة). وبعد ذلك بيومين، ردّ بيان صدر في 23 آذار/ مارس عن الناطق الرسمي باسم هيئة الإعلام في الدولة، على بيانات الجيش، ركّز على أن الهيئة التي شُكِّلَت للإشراف على توسيع القناة ستكون تحت سلطة الرئاسة، وبالتالي ليس تحت السلطان القضائي للقوات المسلحة[141].

ومع أن مسؤولي حزب الحرية والعدالة أتبعوا هذا البيان شديد الصراحة والوضوح بسلسلة من البيانات التوافقية التي هدفت إلى تهدئة مخاوف الجيش، إلا أن العديد منها قصُر عن الرضوخ إلى فيتو القوات المسلحة. وهكذا، أصرّ وزير الإسكان طارق وفيق، على أن الحكومة ستُطلِع قادة الجيش على مسودة القانون الخاص بالمشروع وتستمع إلى وجهة نظرهم ورؤيتهم، لكنها لن توافق على أي اعتراضات، ولن تُعدِّل الخطط الراهنة للقناة. لكن، بعد ثلاثة أشهر، أُجبِرَ وفيق على التراجع، وأعلن أن الجيش، الذي قال إنه وراء المشروع "مئة في المئة"، سيكون الكيان الوحيد الذي له سلطة منح رخص للشركات العاملة في الخطة. لكن، بدا واضحاً في هذه المرحلة أنه من المستحيل ترميم التحالف بين الطرفين. (أُميط اللثام لاحقاً عن أنه خلال هذه المرحلة، كان مرسي يحاول استبدال السيسي، الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك، بشخص مطواع أكثر، وهي الخطة التي تخلّى عنها في نهاية المطاف بسبب معارضة المؤسسة العسكرية لها)[142].

---

[140] المرجع نفسه.

[141] المرجع نفسه.

[142] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بعد تسلمه الرئاسة في مصر، وضع السيسي المدعوم من المؤسسة العسكرية نصب عينيه تنفيذ مشروع توسعة القناة، وقد رافق هذا المشروع حملة إعلامية ترويجية ضخمة، وعدته الأوساط المؤيدة للسيسي مشروع القرن الـ 21، وقد استغرق العمل في المشروع نحو عام.

رحب الرئيس السيسي في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح مشروع القناة، بالزعماء الأجانب الذين حضروا الحفل، من على يخت، مرتدياً الزيّ العسكري، بينما كانت الطائرات المقاتلة والمروحيات تحلق في سماء المنطقة، وقال إن "قناة السويس الجديدة ليست عملاً هندسياً فقط ولكنها أثبتت المزيد من الثقة والتأكيد للعالم بأن المصريين قادرون على إنجاز المشروعات العملاقة". ووصف السيسي توسيع القناة بأنه "أول خطوة من الألف خطوة، والمصريون مطالبون بالسير لقطعها". وقالت الحكومة المصرية إن المشروع الذي تكلف نحو ثمانية مليارات دولار سيزيد وتيرة مرور السفن بالإضافة إلى تعزيز عوائد القناة وإنعاش الاقتصاد[143].

وتضمن المشروع حفر قناة جديدة طولها 37 كم، وتعميق وتوسيع القناة الأساسية على طول 35 كم. وقالت الحكومة المصرية إن المشروع الجديد سيزيد من عائدات قناة السويس بأكثر من الضعف لتصل إلى 13.2 مليار دولار بحلول سنة 2023، مما سيضخ عملة صعبة في اقتصاد البلاد. وبعد أعمال التوسعة، تتوقع هيئة قناة السويس أن يكون بوسع نحو 97 سفينة عبور القناة يومياً بحلول سنة 2023، مقابل 49 سفينة عند بدء تنفيذ المشروع. كما ستسمح القناة الجديدة بسير السفن في الاتجاهين، مما سيقلص الفترة الزمنية لعبور السفن من 18 إلى 11 ساعة[144].

لكن منتقدي المشروع يشككون في زيادة العائدات التي تتوقعها الحكومة المصرية؛ فحجم التجارة العالمية لم يسجل نمواً بالقدر الكافي الذي تريده الحكومة المصرية لجني أرباح مشروعها. وقد يؤثر مشروع توسعة قناة بنما، المقرر اكتماله سنة 2016، على

---

[143] مصر تفتتح مشروع توسعة قناة السويس، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2015/8/6، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150805_egypt_new_suez_canal

[144] Barbara Tasch, '"Build it and they will come" is not enough': Egypt's $8 billion Suez Canal expansion sounds dubious, site of Business Insider, 6/8/2015, http://www.businessinsider.com/egypts-authoritarian-president-is-celebrating-the-completion-of-an-8-billion-suez-canal-expansion-that-nobody-asked-for-2015-8

قناة السويس نظراً لمنافسته في حركة مرور السفن على الطريق الواصل بين آسيا وأمريكا الشمالية[145].

وعلّق أحمد كمالي، خبير الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، على ذلك بالقول إن التوقعات المصرية "تفكير مفعم بالأمل"، وأضاف: "لم تجر أيّ دراسة جدوى"، وأشار إلى أن المزايا الحالية من وراء التوسعة ربما سياسية أكثر منها اقتصادية، من حيث توحيد الناس "حول مشروع قومي". ويمر بقناة السويس الأصلية، التي افتتحت سنة 1869، 7% من التجارة العالمية، وهي أكبر مصدر للعملة الصعبة لمصر. وتربط قناة السويس البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وتعدّ أقصر طريق للملاحة البحرية بين آسيا وأوروبا[146].

في مقابل ذلك، لم ترجح مؤسسة موديز في تقرير لها نشرته في 2015/8/13، أن تحقق الحكومة المصرية الإيرادات التي تتوقعها من مشروع توسعة قناة السويس. وأضافت موديز أن مستهدفات الحكومة بزيادة إيرادات قناة السويس من 5.4 مليارات دولار إلى 13.2 مليار دولار في 2023 "تقوم على افتراضات بتعافي حاد في نمو التجارة العالمية وهو أمر غير مرجح الحدوث، ومضاعفة عدد السفن العابرة للقناة إلى 97 يومياً من حوالي 50 حالياً". وبحسب المؤسسة، فإن تحقيق الزيادة المستهدفة من توسعات القناة يتطلب نمو التجارة العالمية 10% كل سنة في فترة 2016–2023[147].

وتوقعت المؤسسة، في تقريرها تأثيراً إيجابياً محدوداً لقناة السويس الجديدة على التصنيف الائتماني لمصر في السنة المالية 2016/2015 التي بدأت في 2015/7/1. وعدّت موديز أن تمويل توسعات قناة السويس محلياً ساعد على حماية احتياطيات النقد الأجنبي التي انخفضت في تموز/ يوليو إلى 18.5 مليار دولار، لكنها لا تتوقع أن يتحول ميزان المعاملات الجارية سريعاً للفائض بل سيسجل عجزاً بنحو 3% من الناتج الإجمالي في 2016[148].

---

[145] مصر تفتتح مشروع توسعة قناة السويس، بي بي سي، 2015/8/6.

[146] المرجع نفسه.

[147] موقع i24news، 2015/8/6، انظر: http://bit.ly/1tjM9b9. وانظر أيضاً:
Issuer Comment: Suez Canal Expansion's Credit-Positive Effects on Egypt Will Take Time to Materialize, Site of Moody's, 13/8/2015, https://www.moodys.com/MdcAccessDeniedCh.aspx?lang=en&cy=global&Source=https%3a%2f%2fwww.moodys.com%2fviewresearchdoc.aspx%3fdocid%3dPBC_183722%26lang%3den%26cy%3dglobal

[148] المراجع نفسها.

وأعلنت موديز في نيسان/ أبريل 2015 رفع تصنيفها للسندات السيادية غير المضمونة التي تصدرها مصر. وقالت أن العوامل الرئيسية وراء قرارها هي تحسن أداء الاقتصاد الكلي، وانخفاض المخاطر الخارجية، واستمرار التزام مصر بالإصلاح المالي والاقتصادي[149].

أما موقع بيزنس إنسايدر Business Insider الاقتصادي العالمي فقال إنه ليس هناك ضرورة اقتصادية لقناة السويس الجديدة، وتابع "يبدو أن إنشاء القناة الجديدة يهدف بالأساس لرفع شعبية الرئيس عبد الفتاح السيسي ودعم شرعيته، إلا أنه لم تكن هناك حاجة ملحة لمثل هذا المشروع". وأضاف الموقع أن هناك أسباباً تدعو للشك في جدوى هذا المشروع، منها أن تحقيق منافع اقتصادية يتطلب زيادة حركة المرور في القناة الجديدة إلى 9%، وهذا غير متوقع في ظلّ تراجع التجارة العالمية[150].

خامساً: دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري:

بعد سنة 1991، سارت عملية الدمج في نظام المحسوبية التابع لمبارك، من خلال الوعد بمنح "بدل ولاء" يحصل عليه كبار الضباط عند التقاعد، وذلك مقابل امتناعهم عن الانخراط في السياسة وقبولهم لرواتب متدنّية نسبياً، خلال سنوات الخدمة في القوات المسلحة. بالنسبة إلى الغالبية العظمى، يتضمّن هذا البدل فرصة لمواصلة وظيفة في القطاع الحكومي، ما يضيف راتباً ثانياً إلى المعاش التقاعدي العسكري، ولكل منهما العلاوات والبدلات المرتبطة به[151].

بالإضافة إلى ذلك، نشأ "بدل ولاء" بوصفه حافزاً قوياً للصفين الثاني والثالث من الضباط كي يمتثلوا للنظام ريثما يأتي دورهم. فبالنسبة إلى الضباط الذين يتقاعدون برتبة لواء، ويحصلون على مبلغ مقطوع يصل إلى 40 ألف جنيه مصري (نحو 6,670 دولار أمريكي)، ومعاش تقاعدي شهري يصل إلى ثلاثة آلاف جنيه

149 Moody's upgrades Egypt to B3 with a stable outlook, Moody's, 7/4/2015, https://www.moodys.com/research/Moodys-upgrades-Egypt-to-B3-with-a-stable-outlook--PR_320392

150 Barbara Tasch, op. cit.

151 يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012/8/1، انظر: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996#

(نحو 500 دولار أمريكي)، لا بدّ أن يشكّل احتمال حصولهم على رواتب شهرية تتراوح بين 100 ألف جنيه (نحو 16,670 دولار أمريكي) ومليون جنيه (نحو 166,670 دولار أمريكي)، بحسب بعض التقارير، حافزاً قوياً[152].

لكن نظام المحسوبية بات يعمل بطريقة مغايرة للنمط السائد في الثمانينيات، عندما عمل وزير الدفاع آنذاك المشير عبد الحليم أبو غزالة، لكي يحقّق توجُّه القوات المسلحة نحو الاكتفاء الذاتي اقتصادياً ولتعمّ الفائدة لجميع الضباط بلا استثناء. أما في عهد المشير محمد حسين طنطاوي، الذي عُيِّن وزيراً للدفاع في سنة 1991، فإن فئة قليلة من أصحاب الرتب العليا ظلّت تحقّق القدر الأكبر من المكاسب نتيجة دمجها في نظام مبارك، فيما خسر الضباط ذوو الرتب المتوسطة والدنيا الكثير من المكاسب والمزايا الصغيرة إثر تعديل الإنفاق العام في مصر بعد ذلك الزمن[153].

إضافةً إلى ذلك، ظلّ احتياج القوات المسلحة إلى كبار الضباط ثابتاً على الرغم من انتهاء حالة الحرب مع "إسرائيل" في سنة 1979، حيث يبلغ عدد الجنود في الخدمة الفعلية 468.5 ألف، و479 ألف في الاحتياط، و72 ألف في القوات شبه العسكرية المرتبطة بالقوات المسلحة. كما توفّر القوات المسلحة عدداً كبيراً من كبار الضباط التنفيذيين والإداريين في وزارة الداخلية ومديرية المخابرات العامة التي تتبع الرئيس[154].

ولعل ما زاد من عدد كبار الضباط هي الترقية التلقائية من رتبة عميد عند التقاعد (السن القصوى 54 عاماً) إلى رتبة لواء. وهذا يزيد من مكافأة نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي والعلاوات والبدلات الأخرى، ويزيد إلى حدّ كبير عدد الألوية المتاحين للتعيين في الجهاز الحكومي المدني والشركات التجارية المملوكة للدولة[155].

يذكر أن إسهام القوات المسلحة بهذا الدور الموازي لمهامها الرئيسية تتم بواسطة أربعة أجهزة تابعة لها، وهي:

1. **جهاز مشروعات الخدمة الوطنية:** التابع له عدد من شركات تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، منها شركات: النصر للكيماويات الوسيطة، والعريش

[152] المرجع نفسه.

[153] المرجع نفسه.

[154] المرجع نفسه.

[155] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

للإسمنت، والوطنية للبترول، والوطنية لإنتاج وتعبئة المياه "صافي"، ومكرونة كوين، والوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي، والنصر للخدمات والصيانة "كوين سيرفس"، ومصر العليا للتصنيع الزراعي، ومصنع إنتاج المشمعات البلاستيك، بخلاف قطاع الأمن الغذائي الذي يتبع الجهاز.

2. **الهيئة القومية للإنتاج الحربي:** التي تملك أكثر من 15 مصنعاً للصناعات العسكرية والمدنية (الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بشكل أساسي).
3. **الهيئة العربية للتصنيع:** التي تدير 11 مصنعاً وشركة في مصر تعمل في العديد من مجالات الصناعات العسكرية والمدنية.
4. **الهيئة الهندسية للقوات المسلحة:** المتخصصة في مجالات الإنشاءات العسكرية والمدنية، ومشروعات البنية التحتية والطرق والكباري، وبناء المدارس، ومجالات التنمية السياحية وتطوير المنشآت الرياضية، ومشروعات الإسكان الاقتصادي، والتخطيط العام للمدن[156].

قام المجلس العسكري، وبعناد متزايد منذ إطاحة الرئيس محمد حسني مبارك، بالتعبئة للدفاع عن مكانته الاستثنائية وعن مصالحه، فيما قدّم ذلك وكأنه دفاعاً عن القوات المسلحة. فبعد عقود نأى بنفسه فيها عن لعب دور مباشر في السياسة الوطنية والحكومة، أعاد منذ تولّيه السلطة في شباط/ فبراير 2011 تعريف علاقته بالدولة المصرية، وبالتالي تأكيد أولوياته المؤسّسية والسياسية على نحو أكثر وضوحاً من أيّ وقت مضى. وسعى المجلس العسكري إلى الحفاظ على امتيازاته السياسية، ومكافآته المادية، ومكانته الاجتماعية التي يعتقد أنها جميعاً استحقاقات لقاء دفاع القوات المسلحة عن مصر، كما يسعى إلى تعزيزها بحصانة قانونية رسمية عن أيّ من أفعاله، ماضياً أو مستقبلاً، على حدّ سواء[157].

وقد أفضى هذا على وجه التحديد إلى تأكيد حقّ المجلس العسكري في السيطرة المطلقة على ميزانية الدفاع، والمساعدات العسكرية الأمريكية، واقتصاد المؤسّسة العسكرية الرسمي والمشاريع التابعة له. كما مارس حرية التصرّف المطلقة في استخدامه الأصول

---

[156] إمبراطورية الجيش الاقتصادية: دعم السلطة الحاكمة يهدد نفوذ القطاع الخاص، موقع مدى مصر، 2014/12/24، انظر: http://bit.ly/1RY6ExU

[157] يزيد صايغ، مرجع سابق.

والموارد الناشئة عنها جميعاً. بالإضافة إلى ذلك، رغب المجلس العسكري في الحفاظ على النفوذ الفعلي للضباط في جهاز الدولة وفي الجزء المملوك للدولة من الاقتصاد المصري، وعلى الفرص التي يوفّرها هذا الأمر للتمدّد إلى القطاع الخاص أو القطاع المختلط على نحو متزايد[158].

أصبح المجلس العسكري أكثر قوة وأكثر عرضة لإضعاف مركزه في آن، بعد إطاحة مبارك. فالانتفاضة الشعبية قذفته إلى واجهة الصدارة السياسية، لكنها اضطرّته أيضاً إلى البحث عن وسائل يعوّض بها خسارة شبكة العلاقات الشخصية والتفاهمات غير الرسمية التي أمّنت جمهورية الضباط في ظلّ حكم مبارك. ولعلّ هذا يفسر سلسلة المحاولات التي يقوم بها المجلس العسكري لتحويل السلطات التي تولاها في شباط/ فبراير 2011 إلى مبادئ "فوق دستورية" من شأنها إضفاء الطابع المؤسّسي الثابت على امتيازاته وحصانته ضمن ترتيبات رسمية، ووضعها بشكل دائم فوق الدولة المصرية[159].

كان آخر هذه المحاولات الإعلان الدستوري المكمّل الذي أصدره المجلس العسكري في 2012/6/17. بهذه الخطوة، أعلن المجلس عن نيته الانتقال إلى الموقع القيادي الأول، منهياً فترة عدم اليقين التي نجمت عن إطاحة مبارك. في ظاهر الأمر، فإن السلطات المُطلَقة التي أسبغها المجلس العسكري على نفسه صالحة فقط إلى أن يُصاغ دستور جديد يحدِّد صلاحيات الرئاسة والبرلمان ويسمح بإجراء انتخابات عامة جديدة. لكن عملياً، رتّب المجلس العسكري "المجالات المحجوزة" التي يسعى إلى تكريسها كصلاحيات واستثناءات دائمة في الدستور الجديد. وقد وضع المجلس نفسه في منزلة بارزة تمكّنه من فرض الشروط، وخصوصاً عبر تمكين نفسه من طلب إعادة صياغة المواد الدستورية التي يعترض عليها، وجعْل انتخاب برلمان جديد يتوقّف على إقرار الدستور الجديد[160].

إضافةً إلى ذلك، جاء الإعلان الدستوري المكمّل على الفور في أعقاب القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية العليا —التي يرأسها قاضٍ عسكري سابق عيّنه مبارك

[158] المرجع نفسه.

[159] المرجع نفسه.

[160] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

في سنة 2009— باعتبار انتخاب ثلث أعضاء البرلمان غير قانوني وقانون الانتخابات الجديد الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2011 غير دستوري. على ذلك، أصدر المجلس العسكري مرسوماً إضافياً أمَرَ بحلّ البرلمان برمّته. وبذلك ألغى الإعلانان الصادران عن المجلس العسكري كل شيء أُنجِز تقريباً خلال الأشهر الـ 16 السابقة من المرحلة الانتقالية. وهكذا، فرض فعلياً المجلس العسكري من جانب واحد مرحلة انتقالية ثانية، من دون التشاور مع الأحزاب السياسية ومرشّحي الرئاسة كما فعل في الماضي. وحدها الانتخابات الرئاسية جرت وفقاً للإجراءات والجدول الزمني اللذين حدّدهما المجلس العسكري في 2012/1/30[161].

حتى في ذلك الوقت، لم يُغامِر المجلس العسكري بالنتيجة، فتحرّك بسرعة لتعزيز موقفه. وبعد يوم من نشر الإعلان الدستوري المُكمِّل، أعلن المجلس العسكري إعادة تشكيل مجلس الدفاع الوطني، الذي كان قد أعاده إلى الواجهة قبل أربعة أيام، وأصدر القواعد والإجراءات التي تحكم عضويته. كان مجلس الدفاع حتى ذلك الحين غير فاعل، فقد أنشئ أصلاً في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثم أُسِّس رسمياً في دستور سنة 1971 كأداة للسلطة الرئاسية، لكن لم يصدر قانون يحدّد نظامه الأساسي، ونادراً ما اجتمع أو مارس أيّ سلطة واضحة. وسعى المجلس العسكري إلى تحويل مجلس الدفاع إلى آليّة مؤسّسية يمكنه من خلالها ضمان استقلاله الدائم عن السيطرة المدنية، وفي الوقت نفسه ممارسة الرقابة والتدخّل، وفقاً لتقديره، في مجالات السياسة المدنية[162].

طبقاً للدستور، يترأّس رئيس الجمهورية مجلس الدفاع الوطني، لكن المجلس العسكري حشد كل الظروف ضدّه بإعلانه أن المجلس سيتكوّن من 16 إلى 17 عضواً، منهم 10 إلى 12 من صفوف المجلس العسكري. وقرّر كذلك أن مجلس الدفاع لا ينعقد أو يتّخذ قرارات إلا بحضور أغلبية أعضائه. هكذا، فإن مجلساً عسكرياً مصغّراً سيقود فعلياً الدولة المصرية بشكل دائم[163].

---

[161] المرجع نفسه.

[162] المرجع نفسه.

[163] المرجع نفسه.

وتأكيداً على استقلاليته وحرمان مرسي بشكل استباقي من سلطاته أكثر من ذلك، أعلن المجلس العسكري تالياً أنه عيّن جنرالاً مديراً للرئاسة. ثم أكّد المجلس أن رئيسه محمد حسين طنطاوي سيحتفظ بمنصب وزير الدفاع في الحكومة القادمة وبصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة المصرية[164].

سهّلت إطاحة مرسي وتعزيز النظام العسكري الجديد قدرةَ القوات المسلحة المصرية على تحويل أموال الدولة إلى المشاريع التي لها مصالح فيها. أحد الأمثلة على ذلك هو القرض الذي قدّمه البنك الأهلي المصري بقيمة 20 مليون دولار، في كانون الثاني/ يناير 2014، لفرع من شركة "ثروة للبترول" التي يمتلك الجيش حصة مباشرة فيها. ومع أن الشركة أجرَت القليل من الأعمال مع الدولة بين سنتي 2011 و2013، إلا أنها مُنِحَت امتيازَين كبيرَين في الحقبة قصيرة الأمد منذ مغادرة مرسي الحكم[165].

لكن مشاريع البنية التحتية تبقى المجال الذي ينطوي على الإمكانيات الأكبر لمشاركة الجيش؛ وهذه المشاريع تضمّ بشكل أساسي "توشكى" —أي مشروع "الوادي الجديد" لاستصلاح الأراضي— ومشروع توسيع قناة السويس.

اكتسب الجيش المصري نفوذاً غير مسبوق منذ أن أشرف على إطاحة الرئيس مرسي في 2013/7/3، وتزايد حجم أعمال المؤسسة العسكرية في المشروعات الاقتصادية، ودخلت كشريك في عدد من المشروعات، أبرزها مشروع لإسكان محدودي الدخل بقيمة 40 مليار دولار، وُقِّع في آذار/ مارس 2014، مع شركة بناء إماراتية "أرابتك"، وتتضمّن الصفقة بناء مليون شقة تغطّي 160 مليون م^2 (1.722 مليون قدم مربع) في 13 موقعاً في مصر. وكانت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة تشترك في المشروع مع "أرابتك"، قبل أن تنسحب منه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بقرار من الرئيس عبد الفتاح السيسي وتحل وزارة الإسكان بديلًا لها، بعد تحول المشروع لإسكان متوسطي الدخل. غير أنه في النهاية، أعلنت وزارة الإسكان أن المفاوضات مع شركة "أرابتك" باتت تدور حول 130 ألف وحدة سكنية وليس مليون، وذلك على مدار خمس سنوات فقط[166]. كذلك

---

[164] المرجع نفسه.

[165] شانا مارشال، مرجع سابق.

[166] سوزان عبد الغني، مشاريع السيسي بين الوعود والواقع: المليون وحدة تقلصت لـ 130 ألفاً.. وإيرادات القناة تتراجع.. والعاصمة الجديدة حبر على ورق، موقع البداية، 2016/2/24، انظر:
http://albedaiah.com/news/2016/01/24/105431

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تشترك الهيئة الهندسية للقوات المسلحة مع تحالف "دار الهندسة مصر" في أعمال تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة. هذا بخلاف عدد كبير من المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية[167].

خلال الأشهر الأولى التي تلت الانقلاب على مرسي، منحت وزارات الصحة، والنقل والإسكان، والشباب وزارة الدفاع المصرية عقوداً عدة تزيد قيمتها عن مليار دولار لتنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة. وتتراوح هذه المشاريع بين بناء الطرق السريعة الجديدة، وإسكان لذوي الدخل المنخفض، وترميم وتجديد بعض المستشفيات العامة ومراكز الشباب. وقد برّر مجلس الوزراء المصري تفضيله القوات المسلحة على الشركات الخاصة لتنفيذ هذه المشاريع على أساس كفاءة الجيش وانضباطه في تنفيذ المشاريع بسرعة ومعايير عالية[168].

تكليف الجيش بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مصر ليس بالأمر الجديد على السلطات المصرية. غير أن تجدّد دور الجيش في الشؤون الداخلية، وخصوصاً منذ الإطاحة بمرسي وتنصيب عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد في حزيران/ يونيو 2014، إلى جانب العديد من التعديلات القانونية والتشريعية، يثير تساؤلات عديدة وأساسية حول دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري، خصوصاً فيما يتعلّق بعدالة وشفافية ممارساته. وثمّة تساؤلات حول عدة عقود كبرى جديدة مع دولة الإمارات العربية المتحدة. إذ تعزّز هذه الاتفاقيات، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، الاتجاه المثير للجدل نحو تكليف الجيش المصري القيام بدور أكبر في الشؤون الاقتصادية المدنية في مصر[169].

في أيار/ مايو 2014، قال مدير الهيئة الهندسية للقوات المسلحة آنذاك، اللواء أركان حرب طاهر عبد الله، إن الجيش نفّذ 473 مشروعاً استراتيجياً وخدمياً في العام ونصف العام الماضيين. وتلقي قائمة المشاريع القومية التي ينفّذها الجيش الضوء على مجموعة واسعة من الصناعات التي تغطيها. وتشمل هذه المشاريع بناء الطرق والجسور والموانئ، وترميم المستشفيات والمدارس ومراكز الشباب، ومدّ أنابيب المياه،

[167] إمبراطورية الجيش الاقتصادية: دعم السلطة الحاكمة يهدد نفوذ القطاع الخاص، مدى مصر، 2014/12/24.

[168] أحمد مرسي، دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/6/24، انظر: http://ceip.org/25Ob2t4

[169] المرجع نفسه.

وبناء محطات تحلية المياه. ولا تقتصر الصفقات التجارية التي يعقدها الجيش على المستوى القومي فحسب، بل توسّعت لتشمل أيضاً إقامة شراكات مع بعض الشركات العالمية مثل جنرال إلكتريك General Electric ولوكهيد مارتن Lockheed Martin وميتسوبيشي Mitsubishi وغيرها. وفي ما عدا المعدات العسكرية، تشمل هذه المشاريع منتجات غير العسكرية مثل أجهزة التلفزيون وسيارات الجيب وأجهزة الكمبيوتر اللوحي[170].

وفي النصف الأول من سنة 2014، وقّع الجيش المصري عقداً لإقامة مشروعين إسكانيين مع شركات إماراتية، بمعزل عن المبالغ المالية الكبيرة التي تعهّدت حكومة الإمارات بتقديمها لمساعدة مصر. تمّ توقيع المشروع الأول في شباط/ فبراير 2014، عندما وقعت شركة "إعمار مصر"، وهي شركة تابعة لشركة إعمار العقارية في الإمارات، اتفاقاً مع وزارات الدفاع والإسكان والتنمية المحلية لبناء مشروع إعمار سكوير، كجزء من المشروع الإسكاني أب تاون كايرو. وتتضمّن صفقة إعمار سكوير نقل معسكرات تابعة للجيش إلى أماكن جديدة وتطوير مستوى البنية التحتية في المنطقة[171].

إضافة إلى ذلك، وقّعت الحكومة المصرية ودولة الإمارات العربية المتحدة اتفاق منحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، تموِّل بموجبها دولة الإمارات عدة مشروعات تنموية في مصر. ويعهد الاتفاق إلى وزارة الدفاع على وجه التحديد الإشراف على بناء وتنفيذ عدد من هذه المشاريع الحيوية. وتبلغ قيمة المنحة عدة مليارات من الدولارات في شكل مساعدات اقتصادية وتنموية (المبلغ الإجمالي وقائمة المشاريع غير محدّدة في إعلان الاتفاق الذي تمّ نشره في طبعة الجريدة الرسمية على الإنترنت)[172].

إحدى القضايا التي يثيرها الدور الكبير الذي يضطلع به الجيش المصري في الشؤون الاقتصادية المحلية، تتعلّق بالنزاهة في مواجهة فعاليات القطاع الخاص المصري. ذلك أن الأصول الصناعية والاقتصادية التابعة للجيش لا مثيل لها في أيّ كيان مصري آخر. كما أن الجيش هو أكبر قيّم على الأراضي الحكومية في البلاد، حيث منح قرار رئاسي صدر في سنة 1997 الجيش الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى 87% من مساحة البلاد[173].

---

[170] المرجع نفسه.

[171] المرجع نفسه.

[172] المرجع نفسه.

[173] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

يمتلك الجيش المصري القدرة على استخدام المجنّدين كأيدي عاملة رخيصة. كما أن أرباحه معفاة من الضرائب ومتطلّبات الترخيص التجاري وفقاً للمادة 47 من قانون ضريبة الدخل لسنة 2005. إضافة إلى ذلك، تنصّ المادة الأولى من قانون الإعفاءات الجمركية لسنة 1986 على إعفاء واردات وزارة الدفاع ووزارة الدولة للإنتاج الحربي من أيّ ضريبة. كل هذه العوامل تعطي مزايا كبيرة للجيش المصري في أنشطته التجارية، ويجعل من الصعب على الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص منافسته[174].

ثمّة مصدر آخر للقلق يتمثّل في مستوى مساءلة الجيش أمام الجمهور. وبكل بساطة فإن الحصول على معلومات أساسية حول حجم المجمع العسكري – الصناعي في مصر أمر في غاية الصعوبة. إذ تتراوح تقديرات الباحثين المستقلين حول الحصة التي يسيطر عليها الجيش من الاقتصاد الوطني بين 8 و40%[175]. غير أن السيسي، عندما كان مرشحاً للانتخابات الرئاسية، حاول في مقابلة مع وكالة رويترز Reuters في 2014/5/15، التقليل من هذه الأرقام، مؤكّداً أن "هناك كلام عن أن الجيش يملك 40% من الاقتصاد. هذا ليس صحيحاً. النسبة لا تتجاوز 2%"[176].

وقد أدّى صدور تعديلين تشريعيين وقانون جديد عن طريق السلطة التنفيذية، في غياب برلمان منتخب، إلى زيادة القلق بشأن نزاهة وشفافية الحكومة المصرية والجيش بصورة خاصة. ففي أيار/ مايو 2011، عدّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يتولّى حكم البلاد آنذاك، قانون القضاء العسكري؛ فأضاف المجلس العسكري مادّة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط. وبالتالي تجعل هذه المادة الضباط المتقاعدين بمنأى عن أيّ محاكمة أمام القضاء المدني[177].

---

[174] المرجع نفسه.

[175] مجدي عبد الهادي، مصر: الجيش يتحكم في إمبراطورية اقتصادية ضخمة، بي بي سي، 2012/6/23، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120623_army_egypt_business.shtml

[176] حوار عبد الفتاح السيسي، رويترز، 2014/5/15، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0DV17C20140515?sp=true

[177] التشريعات الاقتصادية في مصر ومخاوف تقنين الفساد (2)، الجزيرة مباشر، 2016/1/17، انظر:
http://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2016/01/201611710942649545.htm

وفي أيلول/ سبتمبر 2013، أصدر المستشار عدلي منصور، الذي شغل منصب الرئيس المؤقّت بعد عزل مرسي، مرسوماً بتعديل القانون الصادر في 1998 بشأن المناقصات والمزايدات العامة، يسمح للمسؤولين الحكوميين بتخطّي إجراءات المناقصة العامة في الحالات "العاجلة"، إلا أنه لم يحدد هذه الحالات. ويرفع التعديل قيمة الخدمات أو الممتلكات التي يمكن للمسؤولين في الدولة شراؤها وبيعها بالأمر المباشر. وليس من الواضح ما إذا كان الجيش قد استفاد من هذا البند الخاص في إبرام العقود في الفترة التي تلت إصدار هذا القانون[178].

وفي نيسان/ أبريل 2014، وافقت الحكومة على القانون الذي يقيّد حقّ الأطراف الأخرى في الطعن على العقود التجارية والعقارية الموقّعة مع الدولة. وقد أصبح هذا الحق محفوظاً للحكومة، والمؤسّسات المشاركة في الصفقة، والشركاء التجاريين. وعلى الرغم من أن الحكومة برّرت هذا القانون بوصفه وسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أنه من المحتمل أن يؤدّي هذا الإجراء إلى تقليص الرقابة والمساءلة الشعبية للحكومة[179].

إضافة إلى ذلك، فإن العقود الثلاثة التي وقّعها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لبناء طرق سريعة جديدة تغذّي مخاوف إضافية بشأن المساءلة والشفافية. إذ تنصّ هذه الاتفاقات التي تمّ توقيعها بين وزارتي النقل والدفاع على أن "الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق" —إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية— ستبني وتدير وتؤجّر طريقين لمدة 99 عاماً، والطريق الثالث لمدة خمسين عاماً. وفي المقابل، يدفع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للحكومة نحو 843 ألف دولار سنوياً. وقد أُبرمت هذه الصفقات بعد صدور القانون المعدّل بشأن المناقصات، وهو ما يشير إلى أن الجيش يستفيد بالفعل من هذه التعديلات التشريعية، وسيكون بمنأى عن أيّ اعتراضات على هذه الاتفاقات[180].

بعد تولي السيسي الرئاسة، أعلن عن عدد من المشروعات القومية ضمن خطته التنموية، كان على رأس هذه القائمة مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة، إذ أعلنت

---

[178] قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 82 لسنة 2013، موقع وزارة المالية المصرية، انظر: http://www.mof.gov.eg/arabic/_layouts/mof/externalpages/laws/pdf/1682.pdf

[179] **المصري اليوم**، 2014/5/11، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/444171

[180] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 335 لسنة 2014، موقع محكمة النقض المصرية، انظر: http://www.cc.gov.eg/Legislations/Egypt_Legislations_Images.aspx?ID=284073

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الهيئة العامة لقناة السويس أن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة هي المسؤولة عن حفر هذه القناة، والتي وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 8.2 مليارات دولار.

ومن بين 14 تحالفاً تجارياً تقدم للفوز بمناقصة لوضع مخطط مشروع تطوير ممر قناة السويس، وقع الاختيار على التحالف الاستشاري "دار الهندسة المصري السعودي" الذي يعد الجيش المصري شريكاً فيه من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة[181].

ويكشف أحد العاملين بشركة "المقاولون العرب"، والتي كانت أحد المنافسين في المناقصة، أن المسألة كانت محسومة بشكل مُسبق لدار الهندسة شريك القوات المُسلحة في مصر. ويوثق ما قاله، بنسخة من عقد مشروع تنمية إقليم قناة السويس اطلع عليه كاتب التحقيق، ولم يذكر العقد ضمن بنوده هوية الطرف الثاني "تحالف دار الهندسة المصري السعودي"، أو بنود العقد والحقوق والواجبات الملزم بها، وهو ما دفع قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة إلى تأجيل مراجعة عقد استشاريي محور القناة للمرة الثانية في آب/ أغسطس 2014، ما اضطر هيئة قناة السويس إلى تسجيل "تحالف دار الهندسة" طرفاً ثانياً في العقد لتمريره[182].

ركزت جهود السيسي على الأفراد الأثرياء الذين لهم مصالح واستثمارات في تلك القطاعات الأهم بالنسبة إلى الجيش، أمثال الوليد بن طلال، وهو أمير سعودي تُعَدّ شركته، المعروفة بـ"شركة المملكة للتنمية الزراعية" (كادكو مصر)، المستثمر الأساسي في مشروع "توشكى" لاستصلاح الأراضي، الذي يمتدّ إلى عقود ويهدف إلى إعادة تشكيل وادي النيل في الروافد الجنوبية في مصر[183].

في سنة 2010، رفعت مجموعة من المحامين والمنظمات المصرية غير الحكومية دعوى ضدّ الوليد بن طلال، زاعمةً أن شراء شركة "كادكو" للأراضي ينتهك عدداً من القوانين المصرية، بما فيها القوانين المتعلّقة باستخدام الأراضي، وشروط العمل، والتنظيمات

---

[181] رويترز، 2014/8/19، انظر: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0GJ0V8201 40819?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true

[182] شانا مارشال، مرجع سابق.

[183] المرجع نفسه.

الضريبية، والصادرات الزراعية. لكن حكومة المجلس الأعلى للقوات المسلحة أجّلت الدعوى في سنة 2011، وطالبت بالتدخّل المباشر للعاهل السعودي الملك عبد الله في محاولة لدفع الوليد بن طلال إلى التسوية، وهذا ما حصل في نهاية المطاف، إذ أعاد هذا الأخير التفاوض حول العقد لقبول مساحة أصغر من الأراضي. لكن معارضة مشروع "توشكى" (والاتفاقات العقارية المشوبة بالفساد الناتجة عنه) لطالما كانت أداةً في يد الإخوان المسلمين لحشد التأييد لهم. وعندما أصبح حزب الحرية والعدالة الحزب المهمين في البرلمان في أوائل سنة 2012، لم يخفِ أعضاؤه معارضتهم لمواصلة المشروع[184].

بيد أن التخلّي عن مشروع "توشكى" كان سيشكّل ضربة موجعة للقوات المسلحة المصرية، التي تمتلك عدداً من شركات المقاولات المنخرطة في جوانب مختلفة من هذا المشروع، إضافة إلى مهندسين مُدرَّبين عسكرياً يعملون لصالح مقاولين فرعيين. وبالفعل، بعد إطاحة مرسي، أسرعت الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش إلى إصدار بيانات حول التزامها المتجدّد بالمشروع. وبحلول أيلول/سبتمبر 2013، أشارت وسائل الإعلام الإقليمية إلى استثمارات كبيرة جديدة من جانب السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين دعمتا بقوة كلاً من الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش ونظام السيسي الجديد[185].

كما ذُكِر أن الحكومة اتّخذت خطوات لجذب المزيد من المستثمرين إلى مشروع "توشكى"، بما في ذلك بناء منشآت صناعية جديدة لإنتاج الأغذية، وتأسيس شركة قابضة لتسهيل بيع أراضٍ إضافية. وتُعَدّ خطة السيسي الجديدة لمشروع "توشكى"، الذي يُقدَّر بـ 140 مليار دولار، توسيعاً هائلاً للمشروع الأصلي الذي صُمِّم في سنة 1985؛ فقد وُسِّع ليشمل 48 مدينة جديدة، و8 مطارات، ومزارع أسماك، وسكة حديدية، وطريق سريع ضخم مؤلّف من 8 خطوط سير[186].

وفي سنة 2014، صدر مرسوم عن الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش، يقضي بتوسيع قدرة الوزراء على توقيع العقود أحادية المصدر، الأمر الذي أدّى إلى انتقال أجزاء ضخمة من الاستثمار العام إلى الشركات العسكرية وشركائها، الذين مُنِحوا

[184] المرجع نفسه.

[185] المرجع نفسه.

[186] المرجع نفسه.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أيضاً عقود خدمات مهمة، بما في ذلك امتيازات طويلة الأمد لتشغيل بعض أكثر الطرق السريعة ازدحاماً في مصر (وتحصيل رسوم استخدامها). وفي غضون الأشهر العشرة الأولى فقط في ظلّ الحكومة المؤقّتة، فاز الجيش بنحو 770 مليون دولار من العقود، وأكثر من مليار دولار من العقود الحكومية أحادية المصدر على مدى ثلاثة أشهر في خريف سنة 2014[187].

كما استمر تدفّق المساعدات المالية العسكرية الأمريكية إلى مصر في ظلّ الحكومة المؤقّتة المدعومة من الجيش وأيضاً في ظلّ حكومة السيسي، على الرغم من الاحتجاجات الضعيفة لوزارة الخارجية الأمريكية على عنف النظام. فخلال الشهرين اللذين أعقبا الانقلاب مباشرةً، وقّعت وزارة الدفاع الأمريكية عقوداً بقيمة 300 مليون دولار لإنتاج المعدات العسكرية بشكل مشترك مع مصر أو توريدها إليها. وفي 2013/9/6، وخلال ذروة المواجهات العنيفة بين مؤيّدي الجيش ومؤيّدي مرسي، جرى التوقيع على أحد هذه العقود، الذي نصّ على التعاون بين شركة "بي أي إي سيستمز" BAE Systems مع المصانع العسكرية المصرية لبناء أجهزة رادار لطائرات الشحن العسكرية. وفي 2014/6/22، بعد أسبوعين فقط على أداء السيسي قسمه، أعلنت الولايات المتحدة عن الإفراج عن 575 مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية كانت مجمّدة سابقاً، وتلي ذلك مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2014[188].

خلاصة:

واجه مرسي عند بداية عهده مشكلات اقتصادية كبيرة، بعضها كان نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة التي حكم فيها الرئيس مبارك، والبعض الآخر جاء بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي استجدت بعد ثورة 25 يناير، أو بسبب سلوك القوى والأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

منذ اليوم الأول لرئاسته، شنّ خصوم مرسي ومعارضوه حملة إعلامية منظمة ضدّ سياسته الاقتصادية، محاولين التقليل من إنجازاته الاقتصادية، ومستغلين التعثر

[187] المرجع نفسه.

[188] المرجع نفسه.

أو البطء الذي واكب تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي وعد بها. بالإضافة إلى أن أجهزة ومؤسسات الدولة لم تكن تتعاون بالشكل المطلوب لتطبيق قراراته الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بأزمة الكهرباء والوقود؛ حيث عملت أذرع الدولة العميقة على إطالة أمد هذه الأزمة وتضخيمها لتكون ذريعةً لخروج العامة على الرئيس.

أدت هذه الحملة المنظمة بالإضافة إلى وسائل القوة التي يملكها خصوم مرسي، من أطراف محلية كالمؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة العميقة وفلول النظام السابق، وأطراف إقليمية ودولية، في نهاية المطاف إلى تهيئة الظروف لإنجاح انقلاب عسكري على مرسي، تحت غطاء "ثورة شعبية".

مع تعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد، كمرحلة انتقالية استمرت قرابة عام، وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً جديداً للبلاد بعد ذلك، وُجهت الأنظار مرة أخرى إلى القطاع الاقتصادي خلال هذه المرحلة، خصوصاً بعد حالة التدهور والشلل التي أصابت الكثير من مرافق هذا القطاع؛ كنتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي سادت في هذه المرحلة، وكمحصلة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الجديدة، في ظلّ غياب وتعطيل المؤسسات التشريعية والرقابية.

أسهمت المنح والقروض والودائع المالية التي باشرت بعض دول الخليج العربي في ضخها في الاقتصاد المصري من حين إلى آخر، في تثبيت دعائم النظام الجديد بعد الانقلاب، غير أنها لم توقف تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، ولم يستفد المواطن المصري بالشكل المناسب من هذه المساعدات، فاستمر ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الفقر والبطالة، ونتج عنها معاناة معيشية طالت شرائح واسعة من المجتمع المصري، خصوصاً الطبقتين المتوسطة والفقيرة.

حاولت الحكومة الجديدة العمل على إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية، بافتتاح تفريعة قناة السويس، وإنشاء مدن سكنية على سبيل المثال، غير أن الجدوى الاقتصادية من هذه المشاريع لم تكن مفيدة للاقتصاد مقارنة بالأموال التي صُرفت عليها من خزينة الدولة ومن الاستدانة. حاول النظام الجديد الترويج لإنجازات اقتصادية من خلال افتتاح بعض المشاريع، عدد منها بدئ في إنشائها خلال عهد مرسي، غير أن تراجع قيمة العملة المصرية، وازدياد معدلات التضخم والدين العام، وانتشار البطالة والفقر عرى تلك المشاريع من إنجازاتها، وكشف حقيقة الوضع الاقتصادي للبلاد.

لم يؤدِّ استمرار هذا التردي الاقتصادي حتى كتابة هذه السطور، إلى الإطاحة برموز النظام الجديد، مع أن الأوضاع الاقتصادية فاقت من حيث السوء، ما كانت عليه إبان ثورة 25 يناير أو انقلاب 3 يوليو؛ لأن النظام الجديد استطاع تثبيت أركانه من خلال انتهاج سياسة القوة في مواجهة خصومه وإضعافهم، لكن من الصعب استمرار صمود هذا النظام على المدى البعيد إذا استمر على هذا الحال.

Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi
A Comparative Study
(3)
Economic Performance

هذا الكتاب

شكلت التداعيات السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة خلال فترة حكم حسني مبارك، والسلوك غير المتعاون من قبل القوى والأطراف المحلية والإقليمية والدولية تجاه حكم مرسي، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي استجدت بعد ثورة 25 يناير، أهم العقبات التي واجهت مشروع مرسي الاقتصادي.

في المقابل لم يُوقف الانقلاب حالة التردي الاقتصادي، والتي كانت أحد أبرز مبررات تنفيذه، بل على العكس دخلت البلاد في أزمات اقتصادية متتالية؛ ما أدى إلى ارتفاع منسوب الدين العام، وازدياد معدلات الفقر والبطالة، وخسارة العملة المصرية الكثير من قيمتها.

سنحاول في هذا الكتاب مناقشة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي سادت خلال عهدي الرئيسين مرسي والسيسي، عارضين لإنجازات وإخفاقات كل منهما، كما سنقف على التحديات التي واجهتهما خلال إدارتهما لهذا الملف، مُقَيِّمين هاتين المرحلتين بكل ظروفهما.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net